

المملكة العربية السعودية

وزارة التربية والتعليم

وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير الإداري

استشراف

مستقبل التعليم العام في المملكة العربية السعودية

إعداد

د. خالد بن عبد الله بن دهيش

وكيل وزارة التربية والتعليم

للتخطيط والتطوير الإداري

بالمملكة العربية السعودية

استشراف مستقبل التعليم العام في المملكة

الواقع والمستقبل

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد،،

لقد أصبح تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية قضية ملحة، وشاغلاً يومياً، وهما دائماً للمجتمع بجميع فئاته وطوائفه. ولا غرابة في ذلك لأن التعليم هو قضية كل فرد وكل أسرة إنه مطلب مجتمعي ملح، يقع في مقدمة أولويات خارطة التنمية المستدامة. ويحتل حيزاً كبيراً في الخطاب السياسي الرسمي. وفي برامج العمل الحكومية. وكذلك في برامج وأنشطة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتجمع كافة الرؤى على أن التعليم هو الأداة الأساسية لاستثمار الموارد البشرية التي أصبحت تمثل العنصر الرئيس للتقدم الاقتصادي، والاجتماعي وهو العنصر الفاعل لتحديث القدرة على مواكبة التطورات العالمية المعاصرة والمستقبلية للتحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة، كما تتضح تلك الأهمية في الجهود المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لمناقشة قضايا التعليم وبحث أساليب تطويره وزيادة فعاليته ومردوده الاقتصادي والاجتماعي.

إن التحدي الرئيس للتنمية في المملكة العربية السعودية، هو ضمان التفوق العلمي والتقني، وتزويد شبابها وشاباتهما بالمهارات اللازمة التي تؤهلهم للحصول على وظائف مجزية في ظل اقتصاد إقليمي وعالمي متكامل وعلى قدر كبير من التنافس، ولمقابلة هذه التحديات تقوم المملكة بتكثيف الجهود لتحسين نوعية التعليم، والاستمرار في توسعة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية لمواكبة النمو السكاني، ومن التحديات التي تواجه التنمية في المملكة أيضاً الاستجابة لتحديات سوق العمل المتغيرة، والمنافسة من قبل العمالة الأجنبية، وتنشيط دور المرأة في المجالات الاقتصادية المناسبة، وإيجاد آليات لتوليد فرص عمل منتجة ومرتفعة. ولتحقيق تلك المتطلبات والرؤى التعليمية يتطلب الأمر استشراف مستقبل التعليم في المملكة والوقوف على الأطر العامة الحاكمة التي تؤثر في مسيرة التعليم المستقبلية في ظل الثوابت الإسلامية.

وتسليماً بأن المستقبل من الأمور المغيبة عن البشر، وعلمه عند الله وحده لقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (لقمان: 34)، إلا أن البشر – مع توكلهم وتسليمهم لله – مأمورون بالاجتهاد والتخطيط للمستقبل، ولقد كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يخطط لبناء الدولة الإسلامية ويعد العدة لها وسار على نهجه خلفائه من بعده والسلف الصالح.

إن المتأمل للقرآن والسنة يجد التركيز على العلم والتعليم عبر وسائل متعددة وليس هناك حدود تحول دون تطوير وسائل التعليم وآلياته بل من تأمل الحديث الصحيح وجد السعة العظيمة في قول النبي صلى الله عليه وسلم (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة).¹

سوف نلقي في هذه الورقة إطلالة عامة على واقع التعليم في المملكة العربية السعودية مع نظرة معيارية لتوجهات تعليم المستقبل ونظراً لاستحالة الإمام بمختلف جوانب الموضوع أو حتى بمحاورة الرئيسة، فإن الأمر يقضي بأن نركز على بعض الجوانب والمشكلات والقضايا التي نعتبرها ذات أثر مضاعف، كما يقول الاقتصاديون، مما يمتد أثرها إلى التدافع والحركة والتطور في كثير من العناصر الأخرى لمنظومة التعليم، في سياق مجتمعي متحرك ومركب ومعقد. وتتضمن الورقة المحاور الآتية:

- استشراف مستقبل التعليم (المفهوم – المبادئ).
- الاستشراف المستقبلي للتعليم في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة (التوجهات العامة – عناصر الرؤية – حتمية التطوير - متطلبات تحقيق الرؤية).
- أهم التحديات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية.
- أهم الإنجازات المتحققة للارتقاء بجودة التعليم وتميزه في المملكة العربية السعودية.
- توصيات إجرائية مقترحة لتحسين الممارسات في مجال استشراف مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية.

دواعي استشراف مستقبل التعليم:

والواقع أننا في الملكة العربية السعودية لسنا أول جيل في تاريخ امتنا يواجه بتحديات تدفعه إلى مراجعة وتطوير مؤسساته، إلا أن حجم متغيرات اليوم والغد ونوعيتها وتلاحقها فيما عرف

¹ - خالد بن عبد الله بن دهب، تطوير التعليم مسؤولية مشتركة، ورقة عمل مقدمة للقاء العاشر لمديري التعليم وزارة التربية والتعليم، المنعقد بمحافظة جدة خلال الفترة من 25 إلى 28 محرم 1423 هـ، المملكة العربية السعودية.

بعمليات العولمة وثوراتها، تتطلب تعامل أكثر جسارة، وأوسع تحركا وأعمق تحولا، وأشد تنافسا، من أجل البقاء والنماء في إطار المحافظة التامة على ثوابتنا الإسلامية العظيمة. نحن أمام مجموعة متشابكة من المتغيرات تتداخل فيها المخاطر المقلقة مع الفرص الواعدة. و يتمثل الإطار العام لاستشراف مستقبل التعليم فيما يأتي²:

1- رؤية مستقبلية واعية للمتغيرات العالمية والمحلية في المجالات العلمية والاقتصادية وغيرها من مجالات الحياة، تؤدي إلى التعامل مع التحديات المحتملة وتأثيراتها المباشرة على التربية، وتحديد الإمكانيات الممكنة والخيارات المتاحة لمواجهة هذه التحديات والتغلب على المعوقات، والتمكن من تطوير التعليم بما يتناسب مع مطالب التنمية البشرية واستدامتها في المستقبل.

2- الوقوف على الاحتياجات المتجددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتهيئة مؤسسات العمل والإنتاج في المجتمع لمخرجات التعليم مستقبلاً.

3- استشراف مستقبل التعليم تفضي إلى رؤية مستقبلية تساعد على وضع توجهات إستراتيجية عامة لتطوير التعليم، وإلى خطط عمل مناسبة تنفذ بآليات محددة في فترات زمنية متتالية، تفصل برامجها ومشروعاتها وفق الحاجات المتجددة والظروف المتغيرة.

4- يهدف استشراف مستقبل التعليم إلى ترشيد القرارات التعليمية بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛ أي تحسين مستوى الكفاءة في توظيف الموارد العامة في مجال التعليم.

"كما يكتسب استشراف مستقبل التعليم أهمية أكبر في الدول التي تسعى إلى تحسين جودة نظمها التعليمية"³، وهو حال الدول العربية عموماً والمملكة العربية السعودية حريصة على ذلك الأمر. على أن أهمية استشراف المستقبل تصبح لدى النظام التعليمي في المملكة مضاعفة حيث عليها " أن تتوسع في تقديم الخدمة التعليمية كميّاً لمقابلة الطلب المتزايد الناتج من النمو السكاني المتزايد وتحسين معدلات الاستيعاب، والعمل على لتحقيق الجودة والتميز في مخرجات التعليم كما تشير الدراسات والتقارير الإحصائية العديدة التي تناولت النظام التعليمي " ⁴.

2- مكتب التربية العربي لدول الخليج، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية

العربي، العربي لدول الخليج، الرياض 2000/م.

3_ Heyneman, S. P. (1997). The quality of education in The Middle East and Northern Africa (MENA). International Journal of Educational Development, 17(4),pp 449-466.

4 - العواد، خالد بن إبراهيم مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية: مؤشرات واستشراف، الرياض: وزارة المعارف، مركز التطوير التربوي، 1998م.

ولذا فإن استشراف مستقبل التعليم في المملكة يعد ضرورة من عدة جوانب تتمثل في الآتي:⁵

1- الاستشراف ضرورة يحثنا عليها ديننا الإسلامي الحنيف الذي يدعونا إلى العمل المستمر لمستقبل أفضل، ودائماً الأسانيد الدينية من القرآنة الكريم والسنة النبوية تحض على العمل المستقبلي، وأن التربية هي المحرك الرئيس لذلك.

2- استشراف مستقبل التربية ضرورة حياتية تفرضها طبيعة التربية المعاصرة وما تتصف به من أنها تربية مستمرة للحياة والتي تشهد الآن تطورات سريعة في مختلف جوانبها ولعل أبرز هذه التطورات قد ظهرت بوضوح في ميدان التقنية والمعلومات والاتصالات وانعكاس ذلك من نتائج في كثير من الحقول والميادين الأخرى.

3- الاستشراف في المجال التربوي هو أيضاً ضرورة للتخطيط من أجل المستقبل بما يوفر فرص أفضل لإعادة هيكلة نظام التعليم ووضع أسس واضحة لصيغ الإنفاق المستقبلية على عناصر العملية التعليمية، وتحقيق التطور اللازم في المناهج لتتلاءم مع المستجدات والتطورات التي يشهدها المستقبل. فالتخطيط التعليمي الفعال هو الذي يضع كافة المتغيرات والتوقعات المستقبلية في حسابه. كما تتأكد أهمية استشراف المستقبل وتشكيل رؤية واضحة عن أبعاده ومعالمه من الآتي:⁶

أ- التعامل مع الحاضر: إن من لا يملك رؤية واضحة للمستقبل لا يعرف بصورة صحيحة كيف يتعامل مع الحاضر، ففهم الحاضر يتطلب فهم المستقبل، وبناء الحاضر يجب أن يركز على استيعاب آفاق المستقبل.

ب- الإعداد للمستقبل: يتم الإعداد للمستقبل في الحاضر، ووضوح صورة المستقبل المرغوب تتيح للفرد والمجتمع أن يكون قادراً على تشييد البنى التحتية الضرورية للتعامل مع هذا المستقبل.

ج- فهم العصر: تنبع أهمية الوعي بالمستقبل من أهمية فهم العصر الذي نعيشه فلا يمكن فهم العصر ولغته من دون فهم المستقبل وآفاقه.

5- المرجع السابق، ص ص25-27.

6- فاروق عبده فليو و أحمد عبد الفتاح الزكي، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، (عمان: دار المسيرة للتوزيع و النشر و الطباعة، 2003)، ص ص 15-16.

وجملة القول إن استشراف مستقبل التعليم يعد متطلباً أساسياً للتخطيط وصنع السياسات التعليمية، سعياً لضمان نظام تعليمياً متطوراً وقادراً على مواجهة تحديات المستقبل، وبالتالي ضمان استمرارية التطوير وتحقيق التنمية المستهدفة لنظام التعليم.

مفهوم الاستشراف:

المعنى اللغوي للاستشراف، يحمل في مضمونه معاني النظر إلى الشيء البعيد، ومحاولة التعرف عليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة كالصعود إلى مكان مرتفع يتيح فرصة أكبر للاستطلاع⁷.

أما اصطلاحاً، فإن الاستشراف عبارة عن:

اجتهاد علمي منظم، يرمى إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات، عبر مدة زمنية معينة... وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة إصدار القرارات⁸، بالتالي، فالاستشراف يتعلق بقضايا مجتمعية جوهرية ويوظف متغيرات قابلة لأن تتأثر بسياسة التغيير.

المبادئ التي يقوم عليها استشراف المستقبل

يقوم استشراف المستقبل ودراسته على مجموعة من المبادئ هي:⁹

- 1- أن مستقبل الجماعات البشرية شيء يمكن التنبؤ به وتحديد به بدرجة من الدقة وإن اختلفت هذه الدرجة من مجتمع لآخر، فالمجتمعات المتقدمة بحكم ما يتوافر لها من معلومات ومعطيات عن نفسها أقدر من المجتمعات النامية على رؤية مستقبلها.
- 2- النظر إلى المستقبل كعدد من الاحتمالات التي تبدأ من نقطة الحاضر ثم تتفاوت فيما بينها عبر الزمن بقدر التفاوت من تنظيم مدخلاته وتفاعل هذه المدخلات داخل كل احتمال.

7- العواد، 1998م، مرجع سابق.

8 - إبراهيم، سعد الدين وآخرون. مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم. (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989م) ص: 36.

9 - فاروق عبده فليبه و أحمد عبد الفتاح الزكي، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، (عمان: دار المسيرة للتوزيع والنشر و الطباعة، 2003)، ص ص 15-16.

- 3- بقدر ما يملك الإنسان من أساليب ووسائل علمية في النظر إلى المستقبل والتحرك إليه، يكون صنعه وإبداعه لهذا المستقبل، ويعتبر التخطيط الاستراتيجي إحدى التقنيات التي صارت تأخذ بها جملة دول العالم المتقدم.
- 4- وفرة البيانات التي تقوم عليها دراسة المستقبل ودرجة مصداقيتها ودقتها تعد مصدر قوة وتساعد على ترشيد التفكير المستقبلي وتجعله أكثر صدقاً.
- 5- الزمن مستمر ومتواصل وأحادي الاتجاه ولا يمكن تغيير مساره فالأحداث تحدث قبل أو بعد أحداث أخرى واستمرارية الزمن هي التي تحدد الماضي والحاضر والمستقبل.
- 6- احتمالية عدم التماثل بين الماضي والمستقبل، فالمستقبل قد يحتوي على أمور – مادية واجتماعية وبيولوجية- غير مشاهد في الماضي أو الحاضر.
- 7- المعرفة النافعة للمخطط هي معرفة المستقبل، حيث يتحتم في بناء الخطط واستكشاف البدائل واختيار الأهداف أن نتجه نحو معرفة المستقبل ومعرفة تأثير الماضي والحاضر على الأحداث المستقبلية.

الاستشراف المستقبلي للتعليم في ضوء التوجه نحو اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة (المفهوم والملاحق):

إن أكبر نموذج للتغير، هو التطور المذهل من عصر الآلة والصناعة إلى عصر اقتصاد المعرفة. ويستخدم مصطلح "عصر المعرفة" أو "مجتمع المعلومات والمعرفة" بصورة متعارضة مع "عصر ما بعد الصناعة". إن التغير تجاه اقتصاد المعرفة لا يعنى إلغاء اقتصاد الآلة والصناعة ولكنه سيحوّله إلى اقتصاد أكثر كفاءة وإنتاجية. إن السلع المادية أو الملموسة لن تلعب دوراً أساسياً في العمليات الاقتصادية كما كان الأمر من قبل. ولكن الموارد غير الملموسة (المعرفة) وموادها الخام (المعلومات) ستصبح العوامل الأكثر أهمية للإنتاج إيجاد القيمة.

يتمثل مفهوم اقتصاد المعرفة في انه ذلك " النوع من الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة. ويعني ذلك أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية وعمليات التسويق. كما أن النمو الاقتصادي يزداد بزيادة هذا المكون. ويقوم هذا

النوع من الاقتصاد علي تكنولوجيا المعلومات والاتصال, باعتبارها القاعدة الأساسية التي منها يطلق " 10 .

فهذا المفهوم يسمح بالتمييز بين نوعين من هذا الاقتصاد, النوع الأول هو اقتصاد المعرفة (ونعنيه هنا حرفياً) **KNOWLEDGE ECONOMY** وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات الذي تشكل فيه العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية, والمعلومات هي – في نفس الوقت -المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد, وتشكل المعلومات وتكنولوجياها أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته. والنوع الثاني هو الاقتصاد المبني علي المعرفة **KNOWLEDGE BASED ECONOMY** وهو الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في تكوين الثروة. وهذا ليس بجديد, فقد ظل للمعرفة دوراً قديماً ومهماً في الاقتصاد, لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفاً. بل وتعدت في دورها كل حدود, وأصبحت هي ذاتها مورداً جديداً و أصبحت تمثل العنصر الأهم أو المدخل الأكبر في العملية الإنتاجية مقارنة بالمدخلات الأخرى المادية, علي أنه يجب التأكيد هنا علي أن المعرفة تعني المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات والتكنولوجيا ونظم الإدارة الحديثة والمهارات التي يتمتع بها الأفراد.. ومن هنا يبرز بوضوح دور التعليم والتعلم (التنمية البشرية) كمرتكز أساسي لاقتصاد المعرفة لدوره المحوري في بناء البشر وتنمية معرفتهم. حيث لا تركز اقتصاديات المعرفة علي التقنيات فقط, بل علي البشر. وأصبح علي التعليم أن يطور قدراتهم علي استغلال المعلومات بصورة مستقلة وإكسابهم المعرفة وربط معلوماتهم ومعرفتهم مع معلومات ومعارف الآخرين من أجل إنتاج معرفة جديدة مفيدة للاقتصاد والمجتمع..

أهمية الاستشراف المستقبلي للتعليم في المملكة في ظل مجتمعات اقتصاد المعرفة

تواجه البشرية وهي في بدايات القرن الحادي والعشرين تغييراً جذرياً في سائر أنحاء العالم، يمكن أن يطلق عليه (إزالة الحوائط) على الصعيدين السياسي والتقني وبزوغ مجتمع اقتصاد المعرفة، مما يتطلب أن توجه النظم التعليمية نحو بناء " مجتمع المعرفة " حيث تعمل العقول والتكنولوجيا معاً في مجال عالمي للمعرفة. لقد غدا في الآونة الأخيرة هذا الأمر من أهم أهداف اليونسكو، والاتحاد الأوروبي (EU) والاتحاد الدولي لمعالجة المعلومات (IFIP) وغيرها من

10 - صلاح سالم زرنوقة، قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - مصر.

المؤسسات الدولية ، و كلها تسعى لضمان المناخ السياسي والاجتماعي والتكنولوجي لنمو المعرفة الدولية وصيانتها.¹¹

إن مجتمع المعرفة المبني على شبكات المعلومات العالمية يفرض تحديات جديدة على مخططي التعليم، ويتضح هذا فيما أقرته الورقة البيضاء الصادرة عن الوكالة الأوروبية والمعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي في 29 نوفمبر 1995م تحت عنوان " التعليم والتعلم: نحو المجتمع المتعلم " وقد نصت على إن مجتمع الغد هو المجتمع الذي يستثمر طاقاته في المعرفة. وعلى أنظمة التعليم أن تتغير وأن تعدل من نفسها بما يتواءم مع تلك المتغيرات وبما يوفر لطلابها مجالات للخبرة تتفق مع احتياجات الواقع العالمي الجديد.

إن قضايا الحصول على المعلومات لم يعد ينظر إليها بقصد زيادة مخزون المعرفة ولا حتى فهمها أو تفسيرها فهذه أمور قد تجاوزتها الأنظمة المتقدمة وبات يشغلها كيفية تحويل المعلومات الصريحة المتداولة عن طريق المعلوماتية إلى معارف جديدة وتطوير الإمكانيات للوصول إلى استثمار المعرفة النظرية والتطبيقية¹².

فالتعليم يفترض فيه أنه يعد الطلاب للمستقبل وعليه أن يتيح لهم التزود بالمهارات الأساسية للتواصل مع الآخرين وامتلاك القدرات للتعامل مع تقنيات هذا التواصل وكيفية الاستفادة منها. وهذا يؤكد على المهام الجديدة التي ينبغي أن تضطلع بها مؤسسات التعليم لتحسين وتطوير نظام التعليم فيها.

لقد خلصت لجنة ديلور¹³ إلى أن " هذه التكنولوجيات في طور تحقيق إنجاز ليس أقل من أن يوصف بأنه ثورة تبدو آثارها ماثلة أمام أعيننا، ويبدو جلياً تأثيرها في الأنشطة المرتبطة بالإنتاج والعمل، والتي تقوم بدور أكثر ارتباطاً بالتعليم والتدريب إلا أن القضية بالنسبة للجنة ديلور تتجاوز مجرد الاستخدام البسيط لهذه التكنولوجيات لأغراض التدريس " إنها تستدعي اعتباراً عاماً يتعلق بكيفية الوصول إلى المعرفة في عالم الغد¹⁴.

¹¹ - جاك ديلور وآخرون، التعلم ذلك الكنز المكنون، اليونسكو، 1996 م، ص59

¹² - فؤاد احمد حلمي، مدخل إلى التربية المقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص58.

¹³ - شكلت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين من قبل اليونسكو. وقامت بإعداد تقريرها الشهير والمعروف باسم: " التعليم ذلك الكنز المكنون " ويمثل التقرير المرجعية والموجه الأساسي لعمل منظمة اليونسكو في حقل التربية خلال القرن الحادي والعشرين.

¹⁴ - المرجع السابق، ص58.

إن البشرية تتحرك باتجاه مجتمع المعرفة، حيث ستكون التكنولوجيا الجديدة أرخص ثمنًا وأكثر استخدامًا، الأمر الذي سوف يضع أنظمة التعليم أمام خيارات جديدة عديدة ومتطورة، ويحمل للتعليم النظامي فرصاً وتحديات، وتغييرات مفاجئة في دوره ووظيفته.

أن مجتمعات الغد التي لن تطابق- بسبب هذه التكنولوجيات- أي نموذج من الماضي فالمعرفة الأكثر دقة والأكثر أنية يمكن أن تتوافر لأي فرد وفي أي مكان على سطح الأرض، وفي الزمن الحقيقي في كثير من الأحوال، وأن تصل إلى أقصى المناطق وتساعد وسائط الحوار لا على إرسال المعلومات وتلقيها فحسب، بل أيضا على التخاطب والنقاش ونقل المعلومات والمعارف دون حدود من مسافات أو من وقت تشغيل¹⁵.

إن هذه التكنولوجيات الجديدة تحدث اليوم أمام أبطارنا ثورة حقيقية في الأنشطة المرتبطة بالعمل والإنتاج وفي الأنشطة المتعلقة بالتعليم، فإذا كانت الثمانينات قد تميزت بالنوعية (Quality) والتسعينات تتميز بإعادة التنظيم (Re-Engineering) فإن سنوات الـ 2000 الميلادية ستكون حول السرعة المتناهية (Velocity)، أي حول كيفية سرعة التحرك في العمل وإدارته وكيفية مساهمة الحصول على المعلومة بسرعة في تحقيق أهداف المؤسسة بالشكل المطلوب ووصول المؤسسة إلى مستوى طموحات من تخدمهم والحصول على ثقتهم. ستكون سنوات الألفين سنوات تحسن النوعية وتحسن الإجراءات بشكل سريع جداً، وعندما تكون السرعة كبيرة فإن طبيعة الأداء بلا شك ستتغير إلى الأحسن.

ورغم أن تاريخ العالم شهد في كل مراحل تغيرات عديدة، لأن التاريخ يدور في حركة مستمرة دائماً، إلا أن التغيرات التي نشير إليها في السنوات الأخيرة تميزت بأمرين:

الأول: أن التغيرات التي وقعت في الأعوام الأخيرة كانت أعمق وأوسع مدى من التغيرات التي شهدها العالم عادة في معظم مراحلها.

الثاني: أن هذه التغيرات حدثت بإيقاع سريع للغاية، مما جعل الكثيرين عاجزين عن ملاحقتها وتحليلها ومتابعتها بدقة، بل إن البعض قد انزلق إلى تفسيرات متسرعة وبعيدة عن الدقة.

15 - على الدين هلال، عالم الفكر، المجلد رقم (118)- العدد 3، 1996، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 18.

ومن وراء كل هذا الصخب تقف علامات بارزة تتمثل في إبداعات تكنولوجية هائلة تستند إلى تراكمات علمية متعاضمة، انصهرت جميعاً لتخرج للعالم ثورته الجديدة، ثورة المعلومات ويتشابك في تلك الثورة المعلوماتية الجديدة تكنولوجيات رئيسة هي:¹⁶

▪ تكنولوجيا الحاسب الآلي المتقدمة.

▪ تكنولوجيا الاتصالات فائقة السرعة ومنخفضة التكاليف.

▪ تكنولوجيا الإلكترونيات المصغرة.

▪ تكنولوجيا الإدارة الجديدة.

▪ تكنولوجيا صناعة المعرفة.

إن النتيجة الأساسية لتلك الثورة العارمة هي إيجاد قوة دفع تتمثل في إمكانات وطاقت تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على تجديد حيوية الوحدات الإنتاجية والخدمية وتحويلها لطاقات إنتاجية أكبر وأكفاً.

متطلبات مجتمع المعرفة في القرن الواحد والعشرين:-

إن نظم التعليم في القرن الواحد والعشرين سيكون عليها أن تعمل على توفير ثلاثة احتياجات أساسية للطلاب وهي:¹⁷

- الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة القائمة على قدرة التعلم المستمر.

- الكفايات اللازمة لإتقان لغة الاتصال، إذ إن الاتصال سيصبح أحد المهارات الأساسية، وهو يتطلب القدرة على التحدث أو الكتابة باللغة الأم إضافة إلى إتقان لغة أجنبية.

- القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية.

وهذا يتطلب تكثيف البحوث نحو تكييف إعداد المعلمين وأساليب التدريس على كافة المستويات، وفقاً لما تقتضيه التغيرات الجارية في عمليتي التعلم والتعليم في سياق مجتمع المعرفة الناشئ، ويتطلب التركيز على إكساب المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم المهارات

16 - فؤاد احمد حلمي، مدخل إلى التربية المقارنة، مرجع سابق، ص 7.

17 -David Hopkins and David Reynolds, Towards Schooling for the Twenty-First century, British Library cataloguing - in - Publication Data. New York, 1996. P.144

اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الجديدة (مثل الحاسب الآلي، شبكة الإنترنت، وأساليب تحسين فعالية استخدام التكنولوجيات الحديثة الاتصال)¹⁸

علاوة على ما سبق، فلم يعد كافياً أن تقتصر فترة التعليم في مرحلتي الطفولة والشباب فهناك حاجة لأن يكون التعليم مستمراً لمواكبة المتغيرات الحادثة في مجال المعرفة وأدواتها، كما أصبح التعليم التقليدي المتاح في المدارس والجامعات غير ملائم لإعداد الطالب للتعامل مع متطلبات العمل في سوق المعرفة وحاجاتها من القدرات والمهارات الجديدة والمتغيرة. ويتطلب اقتصاد المعرفة في هذا الصدد استمرار عملية إعادة التدريب والتأهيل والحصول بصورة متواصلة على موارد التعليم الجديدة وبالتحديد مفهوم " التعليم مدى الحياة".¹⁹

" وهذا الأمر يتطلب جهوداً تطويرية متواصلة من مؤسسات التعليم لتطوير برامجها، وتعاوناً وثيقاً بين المؤسسات التعليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة بالتنشئة والتوجيه، كما يتطلب مراجعة شاملة لأهداف التعليم ومناهجه وبنية هذه المناهج. مع المحافظة على مستوى دراسي يضمن جودة التعليم العام وزيادة كفاءته وتحسين مخرجاته ويلبي الاحتياجات المجتمعية والاقتصادية المستقبلية".²⁰

التوجهات العامة للتجديد في التعليم في ضوء حاجات مجتمع اقتصاد المعرفة:

في ضوء حاجات مجتمع اقتصاديات المعرفة وما ينجم عن ذلك من انعكاسات مجتمعية يتطلب الأمر أن تتوجه الجهود نحو تطوير نظام التعليم العام في ضوء المحددات الآتية:²¹

التركيز على بناء الشخصية أكثر من استيعاب المعلومات الفعلية. ولا يعنى بناء الشخصية مجرد إتقان القدرة على تفسير البيانات تفسيراً صحيحاً، أو العثور على المعلومات الضرورية

18 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مشروع البرنامج والميزانية، 30/5م، (2000-2001) المؤتمر العام، الدورة الثلاثون، اليونيسكو، باريس، مارس 1999م، ص 28.

19- خطاب نائب الرئيس الأمريكي آل غور في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للاتصالات، منوستا - 12 أكتوبر 1998م.

20 - خالد بن عبد الله بن دهيش، السياسات المستقبلية لتعليم البنات حتى عام 1440 هـ الموافق 2020 م، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ الموافق 2020 م، والتي عقدت خلال الفترة من 13-17/8/1423 هـ الموافق 19-23/10/2002 م، وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، المملكة العربية السعودية

21 - نادر فرجاني، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية.د. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مدير مركز "المشكاة" للبحث، مصر، يونيو 1998.

واستخدامها بل يعني القدرة على التعامل مع المشاكل الأخلاقية والفلسفية المعقدة في مجتمع المعرفة والثورة التكنولوجية الهائلة.

الارتداد نحو العمومية، على التعليم أن يرتد- مرة أخرى- إلى العمومية أكثر من التخصص، وإذا كان القرن العشرون قد تميز بزيادة التخصص، فإن القرن القادم سيتمثل في الجمع بين القدرة على التفكير الشامل، وبين الإحاطة بما وراء حدود التخصصات الرئيسية.

المناخ التعليمي الحر، إن مجتمع التعلم الكوني يتطلب أن يتوافر في المناخ التعليمي قدراً مناسباً من الحرية للطلاب والمعلمين، ومقدرة على الانتقال السريع للمعارف، والقدرة على العمل في المشروعات التعاونية، وعلى التحاور الأكاديمي بين الأمم.

الاعتماد على المكتبات الإلكترونية، حيث يجب أن تبنى أسس التكامل على استخدام المكتبات الإلكترونية العلمية، وعلى قواعد المعلومات المصنفة موضوعياً، والتي تحوى مواد من الوسائط المتعددة، وذلك بدلاً من بناء الأسس على تكامل الكتب المطبوعة.

تعلم كيفية التعلم والتفكير الحاسم، يمثل هذا الجانب أهم النواتج التعليمية المتوقعة، ليس فحسب بالنسبة لأفضل الطلاب، ولكن لجميع من يتلقون تعليماً في منظومة تعليمية مؤسسة على المعرفة.

التفاعل القوي بين الطلاب والمعلمين، كوسيلة لمواجهة الحمل الزائد من المعلومات عن طريق المقابلة الشخصية وجهاً لوجه، وعن طريق الاتصال من خلال الحاسب الآلي.

التعليم التعاوني، بدلاً من التعليم التنافسي بطريقة أفضل في جو واقعي مرتفع التفاعل يتضمن نظاماً تعليمية تعاونية مدعمة بالحاسب الآلي.

قدر أكبر من الحرية للمعلمين في مهنتهم، من خلال إفساح المجال للمعلمين للعمل بالطرق والأساليب الحديثة، حيث تسمح لهم تطبيقات الشبكات بالعمل معاً عبر فصولهم الدراسية، ومن ثم يتم تبادل الأفكار والخبرات، وبذلك يتمكن المعلمون من تذليل الصعاب للتلاميذ وإدارة وتوجيه عمليات تعلمهم، ومن معاونتهم في التجول خلال المجال العالمي المشترك للمعلومات.

تبنى أسس تصميم البيئة التعليمية على عدم التوحد في المكان والزمان، وعلى البيئات المتفاعلة، وإعادة البناء الواقعي، وعن طريق استكمال التفاعل وجهاً لوجه والتفاعلات المتزامنة بتلك غير المتزامنة ذات القدرات الكاملة.

تعد المعلوماتية وإدماجها في جميع مقررات الدراسة المدرسية، أداة فعالة لتحقيق أهداف التعلم للتعلم.

نخرج من هذا بأن عالم المستقبل سوف يكون أكثر وحدة واتصالاً، وأكثر عقلانية، وأفضل تعليماً كل هذا إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وإذا لم تحدث مفاجآت غير متوقعة وسوف تفرض هذه التغييرات مطالبها على التعليم، الذي سوف يكون عليه أن يواجه زيادة أعداد الطلاب والحاجة إلى مواكبة التغييرات التكنولوجية في العمل والحياة، واستيعاب الانفجار المعرفي وحسن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتسارعة التطور وتطويعها في كل عمليات التعليم والتعلم.²²

عناصر الرؤية الأساسية للتعليم في عصر اقتصاد المعرفة:

من واقع صفات إنسان مجتمع المعرفة يمكننا أن نتصور إطار العملية التعليمية التي توفر الأجيال المتوافقة مع طبيعة هذا المجتمع ومصالحه، وسنكتشف أنها تختلف كثيراً عن النظم التعليمية القائمة، بل وتتناقض معها. والجدول التالي مقارنة بين الأطر الحاكمة لعمليات التعليم القائمة والأطر المستقبلية المستهدفة للتعليم:

وصف التعليم القائم	وصف التعليم المستهدف
■ التأكيد على التعريف بالممارسات السلوكية والقيم الأصيلة.	■ التأكيد على الممارسات السلوكية ومنهجيات العمل في ظل القيم الأصيلة.
■ التأكيد على خبرات الماضي في مضمون التعليم.	■ التأكيد على الاتجاهات المستقبلية والاستفادة من خبرات الماضي.
■ غياب منهجية التخطيط الاستراتيجي وربط التربية بالتنمية الشاملة.	■ الانطلاق من منهجية التخطيط الاستراتيجي للتنمية البشرية المستدامة.
■ الحكومات هي الممول الأساسي للتعليم وهي الوحيدة التي تفرض عليه وصايتها.	■ المؤسسات المجتمعية الخاصة والأهلية تشارك في تمويل التعليم وتحديد غاياته وأهدافه.
■ تعليم يعمل على بناء الذاكرة ويركز على مبدأ الحفظ والاستظهار.	■ تعليم يعمل على بناء قوة العقل وتركيز النفس ويمكن الطلاب من اكتساب المهارات العقلية العليا والسمو الأخلاقي.
■ لا يشارك المجتمع في مراقبة تنفيذه وتحديد مخرجاته	■ يشارك المجتمع في مراقبة تنفيذه وتحديد مخرجاته
■ يعتمد على التلقين والتوجيه المباشر من المعلم وقلة المشاركة وإبداء الرأي	■ يقوم على تكوين التفكير الإبداعي من خلال المناقشة والحوار المباشر والمشاركة والمعلم يتنامى دورة كميسر للعملية التعليمية.
■ يفصل بين التعليم النظامي والتدريب بحيث يجعل التعليم المهني منفصلاً عن التعليم العام.	■ يقوم على أساس التدريب المهني خلال التعليم النظامي ويحقق المعرفة النظرية مقرونة بالتطبيق العملي
■ لا يعتمد كثيراً على الوسائل التعليمية إلا في مجال الإيضاح المباشر وبقدر محدود.	■ يعتمد على وسائل تعليمية تقنية متجددة ويعتبرها إحدى ركائز العملية التعليمية

22- بلاجوفيسيت سيندوف، نحو حكمة شاملة في عصر الترقيم والاتصالات، مستقبلات، اليونسكو سابق، ص، 461.

وقبل أن نطرح عناصر رؤية التعليم الجديدة بهمنا أن نشير إلى حقيقة تتصل بالتطبيق، هي أن إعادة بناء العملية التعليمية يجب أن تتم من خلال رؤية إستراتيجية عامة لإعادة البناء، إستراتيجية -أو استراتيجيات- تتبني الرؤية المستقبلية الشاملة لمجتمع المعرفة. وفيما يلي بعض عناصر البنية التعليمية المستهدفة:²³

■ بيئة تعليمية مفتوحة:

بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية التي تعطي أهمية أكبر للقدرات الشخصية.

■ التعليم الشخصي:

إدخال نمط التعليم الشخصي الذي يتفق مع قابلية كل فرد وقدراته واختياراته من خلال برامج تعليمية تناسب مختلف مستويات التحصيل الدراسي، مع تنوع واسع في فرص التعليم وبما يسمح لقدرات الأفراد بالتحرك إلى مستويات متقدمة، بصرف النظر عن العمر.

■ التعليم الذاتي:

التركيز على نظام التعليم الذاتي وأن يكون هو الشكل السائد والرائد في التعليم، بالنسبة للصغار والكبار اعتماداً على الكمبيوتر المنزلي أو على أجهزة الكمبيوتر في مقرات الدراسة والتدريب.

■ تعليم مبتكر للمعرفة:

أن يستهدف النظام التعليمي ابتكار المعارف والتدريب المتواصل. ففي مجتمع المعرفة تصل القيمة المعرفية إلى أرفع مستوياتها.

■ التعليم مدى الحياة:

أن يطور التعليم وسائله ليصبح كعملية ممتدة على مدى الحياة. فانتقال الفرد من إحدى مراحل التعليم إلى العمل، لا يعني عدم حاجته إلى تجديد وتعديل معلوماته ومعارفه وفقاً لما استجد، وهذا يعني أن حياة الفرد ستكون سلسلة متعاقبة من عمليات التعليم والعمل والتدريب وإعادة التدريب.

²³ - راجي عنايات، مستقبل التعليم في عصر المعلومات، لمعرفة، وزارة المعارف، السعودية، العدد 35، يونيو 1998 ص 126.

■ التعليم لعالم متغير

أن يتم تطوير التعليم وفق سياسة تعليمية تلبي احتياجات المجتمع وتتواءم مع طموحاته وتستشرف آفاق المستقبل.. فالتربية اليوم ليست للتكيف مع ما هو قائم فحسب بل يجب أن تكون تربية متغيرة قادرة على احتواء الجديد وتمثله في حركة دائمة لا تنقطع.

■ مشاركة مجتمعية فاعلة

ان نجعل من عملية التخطيط للنظام التعليمي عملية اجتماعية تشارك فيها المؤسسات الاجتماعية المختلفة ويسهم فيها المعنيون بأمر الطالب والتعليم. فخبراء التخطيط يؤكدون بصورة مستمرة: أن أي خطة تعليمية لا تنبع من وسط المعنيين بها لن تحقق نجاحا ولن تنفذ بصورة تحقق معها غايتها وأهدافها.²⁴

حتمية تطوير التعليم لمواجهة احتياجات مجتمع المعرفة:

سعيًا لتحقيق المتطلبات الأساسية لمواجهة التغيرات المجتمعية الناجمة عن التطور التكنولوجي القائم على ثورة المعلومات والاتصالات، فإن النظام التعليمي في حاجة إلى التطوير والتحديث كي يستطيع أن يفي بمتطلبات إعداد طلابه الإعداد المناسب لعصرهم، والعنصر الفاعل المنتظر في مجتمع المعرفة لم يعد أمام التعليم من سبيل إلا استخدام ما في المجتمعات الآن من وسائل معرفية ومعلوماتية لنقل معارفها أيضا لكن هذا جعل الباب مفتوحاً لتغيرات واسعة في عملية التعلم ذاتها. فاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم (كالحاسبات الآلية وشبكات المعلومات وغيرها) جعل الكثير من الأوضاع والمفاهيم التقليدية تتغير بسرعة.

وفي ضوء هذه المتغيرات غير المسبوقة على المؤسسة التعليمية أن تتحرك في اتجاهين مهمين هما:

الأول: استشرف حجم التحول واستقراء آثاره المحتملة على نظم التعليم والإدارة التعليمية وعمليات التعليم والتعلم والتدريب، واستجلاء الإمكانيات التقنية لتطوير العمل التعليمي والتدريبي توظيفها بجدوى اقتصادية.

²⁴-علي عبد الله المناعي: من يعلق الجرس؟ التربية التي نريد تربية مستقبلية، قطر، وثيقة غير منشورة. الدوحة، 1996.

الثاني: استهداف تقنيات الاتصال والمعلومات ومعارفها وإدماجها في برامج التعليم وتحديد المناسب منها في ضوء احتياجات المجتمع المستقبلية ومتطلبات تأهيل وتنقيف أفرادها في هذا المجال، وفي ظل استراتيجيه تتيح للمؤسسة التعليمية موائمة تقنيات الاتصال والمعلومات ومعارفها مع ما يستجد من مستحدثات في تلك المجالات، وتقادي التقدم المعرفي والتقني قدر الإمكان، وملاحقة تسارع التغيرات في نوع المهارات والخبرات المطلوبة.

ومن المسلم به اليوم على نطاق واسع أنه لكي تتحقق التنمية فلا بد من التحاق نسبة مرتفعة من السكان بالتعليم لإعدادهم بما يتفق ومتطلبات اقتصاديات المعرفة. إذا أريد للتعليم أن يكون عملية تستمر طوال الحياة فعلياً أن نعيد النظر في مضمونه وتنظيمه.

متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم التعليمي:

أن الرصد العلمي للتعرف على متطلبات نجاح الخطط والإستراتيجيات التعليمية والتي تمثل المنطلق الأساسي والمخزون الخبراتي الذي يساهم في وضع الرؤى الصالحة والخطط الجيدة القابلة للتحقيق وفيما يلي بعض من هذه المتطلبات:

- 1- اتساق الخطة المستقبلية مع الموارد المالية للدولة ولا سيما الموارد الكمية لتنفيذ الخطة وتبنيها.
- 2- أن يكون التخطيط مبنياً على الحقائق والمعلومات وعمليات التشخيص الدقيقة للواقع التعليمي.
- 3- الاستفادة من الخبرات السابقة في عمليات التخطيط وخاصة التي تتعلق بنجاح برامج الخطط التعليمية. حيث الدراسات والتقارير في هذا الشأن إلى عدة عوامل من أهمها:
 - أ- توفير الضمانات لنجاح الخطة مثل اللامركزية، والمبادرات المحلية ومشاركة الطلاب والآباء في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج.
 - ب- الاهتمام بالدور الذي تقوم به الأطر الإدارية والتعليمية في عملية تنفيذ الخطة وبرامجها.
- 4- أن تكون الخطط والبرامج قابلة للتطبيق وأن تحوي أفكاراً جديدة وحلولاً مبتكرة للمشكلات القائمة أو المتوقعة.
- 5- أن يقوم التخطيط على مبدأ المشاركة الاجتماعية الواسعة في جميع عمليات التخطيط²⁵.

25- محسن كاظم: التخطيط التربوي بين النظرية والتطبيق في دول مجلس التعاون، التعاون، السنة الثانية، العدد الخامس، يناير، 1978، (ص ص: 19-20).

إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الضوابط الحاكمة المطلوب الأخذ بها لتحقيق الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم نوجزها فيما يلي:²⁶

■ أن تتوافر للتعليم قيادات واعية بالمتغيرات المحلية والإقليمية ومستوعبة للدروس المستفادة من التجارب العالمية في تطوير التعليم ، يساندها دعم سياسي وتشريعي وإعلامي مع مشاركة مجتمعية واسعة.

■ أن يتم تطوير التعليم وفقاً لرؤية إستراتيجية طويلة الأجل ترسم صورة النجاح للتعليم وما سيكون عليه أو ما ينبغي أن يكون عليه في فترة زمنية طويلة نسبياً (من 20 إلى 25 سنة).

■ أن تنبثق عن الرؤية المستقبلية أهداف إستراتيجية تترجم إلى استراتيجيات مستقرة وديناميكية في الوقت نفسه، و تترجم إلى خطط إستراتيجية (3_5 سنوات) وإلى مشروعات وبرامج عمل محددة، ولا بد من أن ترتبط خطط التعليم وبرامجه بخطط وبرامج التنمية في الدولة.

■ أن يتحرك التطوير على ثلاثة محاور حتى يحدث التغيير الجذري والحقيقي وليس الترقيع الجزئي والانتقائي وهذه المسارات الثلاث هي²⁷:

أ- التغيير التحديث (Innovative Change) وتعني تحديث القائم لزيادة فعالية الممارسات وتنمية مهارات العاملين وإدخال التقنيات أو البرامج أو الأساليب جديدة اللازمة لزيادتها.

ب- التغيير الهيكلي (Structural Change) وهذا يعنى تطوير واستحداث البنية الأساسية اللازمة للتطوير وتزويدها بالإمكانات المادية والبشرية.

ج- التغيير المؤسسي (Institutional Change) وهذا يعنى عمليات تغيير المؤسسة التعليمية من أجل إحداث التحول الاستراتيجي الشامل وتغيير ثقافة المؤسسة وأنظمة العمل والإدارة ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم والتحول من الإدارة التسييرية إلى الإدارة الإستراتيجية ومن الإدارة المركزية النمطية إلى الإدارة اللامركزية والذاتية..

■ أن يبدأ التطوير من المدرسة (School Based) وأن تتسع فيه قاعدة المشاركة المجتمعية (Societal Participation).

26- محمد عزت عبد الموجود، تطوير التعليم الثانوي، إستراتيجية حاكمة لتطوير التعليم في مصر، منتدى لإصلاح العربي، مؤتمر إصلاح التعليم في مصر 8-10 ديسمبر، 2004 م، مكتبة الإسكندرية.

27 - المرجع السابق.

■ أن تكون المدرسة بيئة صالحة للتعليم ويشمل ذلك بيئتها وبنيتها ومبانيها وتجهيزاتها وتقنياتها.

■ أن تتناغم خطط وبرامج التطوير في المراحل التعليمية.

أهم التحديات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية

إن المستقبل يفرض نفسه علينا كما لم يحدث من قبل مع جيل آخر، ولا نتحمل ترف قراءة خاطئة لحركته أو مؤشراتنا لأننا نواجه عصرا يتسارع إيقاع متغيراته على نحو غير مسبوق تحكمه سطوة اقتصاد المعرفة، وقوة العلم المتجدد، وسيطرة نظم المعلومات المتدفقة بقوة خارقة، والقدرات التنافسية الدولية المتنامية، وهيمنة الكيانات القوية منها على الأمور. كما نواجه عالما متداخل العلاقات والتعاملات على نحو أكثر تعقيداً لا يعطى فرصة التقدم إلا لمن تتوافر لديهم القدرة والمعرفة والإرادة لاغتنامها. ونواجه فوق ذلك تحديات داخلية عديدة تلزمنا شحذ الهمم وتوحيدها كي نلحق في طلائع ركب التقدم الإنساني. علينا أن نعد الأجيال القادمة كي تصبح قادرة على اغتنام الفرصة وقبول التحدي والتفاعل الإيجابي مع متغيرات المستقبل والتي تتشكل في تلك اللحظات، فالمملكة مهيأة لدخول مرحلة جديدة تمثل نقلة حضارية تسعى فيها إلى تحقيق المزيد من التقدم وتضعها في المكانة الأفضل في عالمها. وواجبنا أن نحقق الانتقال الآمن والناجح إلى هذا المستقبل الزاهر.

تستهدف المملكة في توجهاتها المستقبلية مواجهة العديد من التحديات ذات الأثر على توجهات النظام التعليمي وحركته. ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم في المجتمع السعودي ما يلي:

أولاً- النمو المتزايد في أعداد الطلاب:

تشير الدراسات الإسقاطية إلى أن العقد المقبل سيشهد نمواً متزايداً في أعداد الطلاب نظراً للنمو في عدد السكان والأكثرية منهم ستكون في سن التعليم، وهذا يعني ازدياد الطلب على التعليم بمراحله كافة. وهذا يتطلب الأخذ باستراتيجيات فعالة تعمل على تحسين قدرة النظام والوصول به إلى حد الاستيعاب الكامل للأطفال الذين بلغوا سن التعليم. وتوفير التعليم المناسب لهم وهذا المطلوب يستلزم توفير الاحتياجات لمواجهة الزيادة في عدد الطلاب وتحسين معدلات الالتحاق بمراحل رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.

وهذا الأمر في حد ذاته يتطلب إنفاقاً متنامياً على التعليم وبرامجه، ويحمل الدولة أعباء إضافية مما يتطلب تدبير مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم، والعمل في إطار من الترشيح الواعي لاستخدامات الموارد بكافة أنواعها.

ثانياً: متطلبات التنمية للتفاعل مع اقتصاد المعرفة:

تشير جملة المؤشرات الخاصة بإنجازات خطة التنمية السابعة إلى أن التعليم قد حقق نجاحات كبيرة في تحقيق المستهدف منه خلال سنوات تلك الخطة، كما تشير مؤشرات وملامح خطة التنمية الثامنة الطموحة إلى أنها تضع على عاتق التعليم مهام جمة في شتى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال دوره في إعداد الموارد البشرية المدربة والقادرة على الإبداع، والتي تستطيع تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وتوفير القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على اقتصاد المعرفة. وإحداث تغيير جذري في الأسس المنطقية للفكر والعمل لدى الناس، وكيفية العمل والعيش سوياً، باستخدامات متطورة لأليات الاتصال فائقة السرعة لإنجاز الأعمال، متخطية لحواجز الزمان والمكان، مما يستدعي بشدة إحداث تغييرات جذرية في نوعية التعليم.

لقد تطورت خلال السنوات الماضية خدمات وتطبيقات جديدة ومتنوعة للمعلومات، بفضلها أصبحت الشركات الصناعية أكثر إنتاجية وأقدر على المنافسة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة. كما أسهمت التقنيات ذاتها في تمكين القطاعات الخدمية من النمو من حيث: الحجم، وتحسين الإنتاجية، وتوسعة نطاق المنتجات، والقدرة على تلبية متطلبات العملاء. وهي تبشر بقيام أسواق استهلاكية كبيرة لتقديم خدمات المصارف المنزلية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، والتسوق عن بعد، وفرص واسعة للترفيه حسب الطلب في أي زمان وفي كل مكان.

إن اقتصاد المعرفة يعتمد بشكل كلي على تعلم المهارات الجديدة لاكتساب المعرفة المتجددة. فالمحتويات، والعمليات التعليمية تتأثر بصورة جذرية بالتغير المتسارع في كم ونوع المعرفة، فضلاً عن تأثر معظم المهن والوظائف بهذا التغير وإضافة إلى ذلك كله فإن التقنيات الجديدة توفر أساليب ووسائل جديدة للتعلم، مما أدى إلى بروز تحديات هائلة أمام قطاع التعليم في كل الدول لتطوير المحتويات والإجراءات والمؤسسات التعليمية في ضوء صيغ ونماذج جديدة وملائمة لمتطلبات عصر اقتصاديات المعرفة.

ثالثاً: المتغيرات العالمية المضطربة:

تتعرض آثار المتغيرات العالمية المضطربة على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية كافة، وهذا بالتالي يفرض تحديات على طبيعة عمليات التعليم والتعلم التي تجد نفسها في منافسة وتحديات خارجية. مما يتطلب تجويد التعليم ليصبح المتعلم قادراً على المنافسة متمكناً من معطيات هذه المتغيرات والتكيف معها مع المحافظة على الثوابت والقيم الاجتماعية.

ومع اتجاه الاقتصاد العالمي إلى مرحلة تحرير التجارة الدولية من القيود والاشتراطات والتي لا يقتصر تأثيرها على الجوانب الاقتصادية فقط، بل إنها تعني كذلك تحرير الخدمات على الصعيد العالمي بما فيها الخدمات التربوية، بما ينبئ بأن التربية والتعليم لم تعد وفقاً على الأجهزة التعليمية الرسمية التابعة للدولة، بل إنها في ظل العولمة سيخضع بعضها للتخصيص ومشاركة القطاع الخاص في الاستثمار فيها وتوجيهها بما يكفل نجاح مشاريع الاستثمار فيها. وهذا يعني أن قطاع الخدمات التربوية والتعليمية مقبل على تحدٍ كبير يتمثل بوجود منافس قوي له. وهذا يتطلب من التعليم أن يسهم في الارتفاع بمستوى التعليم وتحسين مخرجاته؛ ليتمكن من المنافسة مع مخرجات أنظمة التعليم الأخرى التي تتسابق في هذا الميدان.

رابعاً: تفعيل دور التعليم ومؤسساته في بناء الشخصية المتزنة:

إن تطور وسائل الاتصال وانخفاض كلفتها، والسماوات المفتوحة للبحث المرئي والمسموع والانتشار الواسع غير المقيد لهما، يشكل تحدياً وتهديداً للثقافة والهوية الوطنية، ويتطلب هذا الأمر الاستعداد الكامل من قبل أجهزة التعليم والثقافة؛ للاستفادة من مخرجات التقنية الحديثة بما ينفع المجتمع ولا يضر بعقيدته وقيمه. وتزويد الطلاب بالرصيد القيمي والمعرفي والسلوكي القادر على تحصينهم ووقايتهم من المخاطر التي تضر الفرد والمجتمع المسلم. ويقع على المؤسسات التعليمية

ومناهجها مسؤولية تحصين الناشئة والشباب من التحديات الفكرية والثقافية والتقنية والأمنية، وتأمين مستقبلهم في ظل الصراعات المتلاطمة التي يعيشها العالم اليوم.

ومن هذا المنطلق فإن تفعيل دور التعليم وأدواته وطرائقه ووسائله في بناء الشخصية المتزنة الصالحة بتفكيرها واتزانها ووسطيتها أمر يستلزم تدبير حزمة من السياسات المتكاملة توضح هذا الدور، وتبصر المعلمين والطلاب بالاتجاه الصحيح وعدم الانسياق للانحرافات المدمرة.

إن دور التعليم لا يقتصر على تحصيل الحقائق والمعلومات فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تعليم المهارات، وأساليب التفكير، والاتجاهات والقيم الصحيحة، والسلوك القويم والمعتدل.

إن تحليل مفردات الظواهر الفكرية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع في الآونة الأخيرة يكشف عن أمر هام، هو أن المناهج الدراسية هي المناهج نفسها التي كانت تدرس قبل عشرات السنين لم يطرأ عليها إلا بعض التعديل الطفيف؛ وهي مناهج في مجملها معتدلة ووسطية، وهذا لا يمنع أن يتم فيها بعض التغيير، مع ضرورة التفريق بين الثابت والمتحول في تلك المناهج، والثابت واضحة، والالتزام بها أمر غير خاضع للمراجعة أو النقاش، وبالمقابل هناك من القضايا والجزئيات ما هو قابل للحوار ويحتاج إلى التغيير الجذري.

وتشير الدلائل إلى أن العلة قد تكمن في نوع وأساليب التعليم وطرائقه، ومدى قدرتها على التأثير في أنماط السلوك، وفي تغيير عمليات التفكير. فنظم التعليم وبرامجه وطرائقه لم تستطع أن تبلغ درجة التأثير المأمولة في سلوك الطلاب، ولم تسهم في تطوير النظرة إلي الواقع والتفاعلات مع المحيط البيئي القريب والبعيد. إن التعليم ليس مجرد مجموعة من المعارف أو المهارات أو القيم يحفظها المتعلم ويقوم بتذكرها وتقديمها في اختبار تحريري، كما أنه ليس سلسلة من التجارب يتم أداؤها في المختبر فقط، بل إن التعليم يتعدى كل ذلك، فغاياته إعداد الإنسان المسلم القادر على التفاعل الإيجابي والصحيح مع عالمه من الجوانب كافة. وهذا يستلزم رؤية واضحة ومعالجة واعية لمشتكلات المنظومة التعليمية لتحقيق غايات المجتمع وطموحاته.

وبعد العرض لأهمية استشراف المستقبل وتحليلاته نعرض لخطّة وزارة التربية والتعليم العشرية، والتي تم وضعها وفق منهجية التخطيط الاستراتيجي وآلياته ونود أن نشير إلى أن الدراسات التي تمت لإعداد الخطّة العشرية لوزارة التربية والتعليم، قد تناولت الكثير من الموضوعات والقضايا التي تناولتها هذه الورقة. وفيما يلي عرض موجز لمشتكلات الخطّة العشرية لوزارة التربية والتعليم 1425 - 1435 هـ 2005-2015 م

رؤية

وزارة التربية والتعليم للسنوات العشر القادمة

1425 - 1435 هـ 2005-2015 م

دواعي وضع خطة عشرية للتعليم في وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية:

- 1 - الزيادة في عدد الطلاب وبالتالي الزيادة في الطلب على التعليم؛ ففي عام 1431هـ/2010م سوف تكون نسبة الشريحة العمرية (0 - 15) إلى جملة عدد سكان المملكة (41.9%).
- 2 - الحاجة الملحة لإتاحة الفرص التعليمية المتماثلة بنسبة عالية من الجودة لجميع المواطنين في مختلف بيئات المملكة ومناطقها.
- 3 - التغير والتحول الصناعي والتقني، وبالتالي التحول في احتياجات المجتمع وسوق العمل.
- 4 - التغير والنمو الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الزيادة في الطلب على التعليم كماً وكيفاً.
- 5 - تداخل المتغيرات على العملية التعليمية والتعلمية وبالتالي ازدياد الحاجة إلى التجديد والإصلاح في ضوء الحاجات المستقبلية وتنوع أنماطها.
- 6 - معالجة المشكلات الموجودة في نظامنا التعليمي، ومنها رفع معدلات الكفاءة الداخلية، ورفع مستوى أداء المعلمين والمعلمات من خلال تبني برامج التطوير المهني لهم، ومراجعة المناهج الدراسية وطرائقها وتقويم محتواها، و توفير المبنى المدرسي المناسب، وتحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، وغير ذلك مما تم التركيز عليه في أهداف الخطة وبرامجها، والتي تؤدي إلى تحقيق الجودة النوعية في التعليم وتؤهله إلى ميدان المنافسة عالمياً.
- 7 - ضرورة التخطيط وبحتمية الأخذ به باعتباره خياراً استراتيجياً. وباعتبار بناء الخطة الشاملة لتطوير التعليم ترجمة عملية ومطلباً أكيداً لتحقيق أهداف الخطط التنموية العامة للدولة وغاياتها، وأن الأخذ بمنهجية التخطيط تمثل ضرورة للمواءمة بين الجهود المبذولة في التعليم ومتطلبات تحقيق خطط الدولة الشاملة.

محددات الرؤية

شكلت الأطر الآتية الموجهات والمحددات الهادية لعمليات بناء الرؤية:

- الفهم الصحيح والمتكامل للإسلام وتزويد الطالب بالقدر الكافي من المعرفة والمهارات والسلوكيات الإسلامية التي تحقق تعريفه بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، والمحافظة على الثوابت الدينية الإسلامية والقيم الثقافية والاجتماعية الأصيلة للمجتمع السعودي.
- التعامل مع تضخم المعلومات المتزايد الكمي والنوعي.
- التوافق المستقبلي مع حاجات أسواق العمل المعتمدة على الابتكارات العقلية (الإبداع والابتكار).
- المرونة الفائقة في إكساب الطلاب مجموعة القدرات الصالحة لمواجهه حالة ضعف التيقن في التوجهات المستقبلية للاقتصاد العالمي.
- حتمية امتلاك الطلاب للمعرفة التي تؤهلهم لمواكبة العمل في الاقتصاد القائم على المنافسة.
- ضرورة امتلاك الطلاب للمهارات الحياتية النافعة.
- الاستجابة للطلب الاجتماعي العالي على التعليم وتوفير التعليم المناسب لكل فرد.
- التأكيد على تعزيز وتطوير روح المواطنة الواعية في سائر جوانب العملية التعليمية.

الاستراتيجيات الكلية (العامة) Corporate Strategy

- يتطلب تحقيق رؤية وزارة التربية والتعليم الأخذ بحزمة من الاستراتيجيات الكلية لتحسين قدرة النظام التعليمي على تحقيق الرؤية المستقبلية وتمثل هذه الاستراتيجيات الكلية فيما يأتي:
- تطوير دور الطالب في عمليات التعليم والتعلم وتحسين مشاركته في الحياة المدرسية؛ فالطالب هو المستفيد الأول والفاعل الرئيس من كل أنشطة التعليم. وإكسابه مهارات التعلم الذاتي والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة والتعامل معها واستخدامها، بما يوفر له القدرة على التعامل والتكيف الإيجابي والفعال مع بيئته ومجتمعه، وتمكينه من فهم الحضارات والحوار الهادف البناء مع الآخر أفراداً وجماعات.
 - تحديث مهام وأدوار المعلم بما يمكنه من استخدام التقنية بشكل متميز وان يكون قادراً على القيام بدور المشرف والموجه للطالب، ومنتجاً للمعرفة ومتعلماً مدي الحياة. وذلك باعتبار ان المعلم هو المرتكز الجوهرى في العملية التعليمية. وعلية فإن عمليات تطويره تمثل المدخل الحقيقي لتطوير التعليم وتحديثه.

- تحديث وظيفة المدرسة وعملياتها بما يزيد من قدرتها على التفاعل الواعي والنشط مع متغيرات البيئة القريبة والبعيدة. وبما يوفر للطالب بيئة مدرسية صحية جاذبة وحافزة على التعلم.
- بناء مناهج جديدة متطورة في جوانبها المعرفية والتقنية؛ متكاملة مع الوسائط الفعالة متعددة الفاعلية. واستبدال نظام الكتاب المدرسي القائم إلى مزيج من الأساليب التي تجمع بين الكتاب والبرمجيات الدراسية والتلفاز التعليمي واستخدام الشبكة العنكبوتية بما يحقق ويدعم الإحساس بأهمية العلم والتكنولوجيا وضرورة امتلاك مقومات ومهارات التعامل معهما، استخدام المبتكرات والأجهزة العلمية والتكنولوجية مثل أجهزة الحاسوب وأدوات التحليل الرمزية.
- تطوير نظم القبول والتقويم والالتحاق بالمراحل التعليمية، وارتكاز التطوير على قدرات الطالب في التعلم وتحقيق المستويات المعيارية للمراحل والصفوف في مجالات التعليم المحددة.
- تفعيل المشاركة بين المنزل والمدرسة في عمليات تعليم وتعلم الطلاب.
- تحقيق وتدعيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية في تخطيط التعليم وتمويله وإدارته، ومشاركة فئات المجتمع المؤهلة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات ومتابعة وتقييم مدي تحقق الأهداف.
- إقامة الجسور بين مراحل وحلقات التعليم المختلفة من جانب وبينهما وبين برامج التعليم غير النظامي.
- إسهام التعليم بشكل فاعل في عمليات التنمية البشرية وتعميق تفاعله مع متطلبات التنمية البشرية المستدامة.

وقد روعي في عمليات ومراحل التخطيط وبناء الخطة الالتزام بالجوانب التالية:

- 1- المشاركة الموسعة لتشمل كل من له علاقة بمخرجات الرؤية والاستفادة منها.
- 2- الاستفادة من نتائج التجارب السابقة والمستجدات التي يحفل بها المستقبل التعليمي ومتطلبات سوق العمل وما بينهما من علاقات وطيدة.
- 3- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة على مختلف أنواعها ومستوياتها لضمان وفاء الرؤية بمتطلبات خطط التنمية.
- 4- بناء الرؤية في ضوء تحقيق التفاعل بين مخرجات التعليم العام، والجهات المستفيدة منه، ومؤسسات التعليم العالي بما يخدم حاجات المجتمع.

5- مرونة الرؤية بشكل يسمح بفسح المجال لاستيعاب المتغيرات والمستجدات المستمرة لتلبي المطالب الملحة في التطوير التعليمي.

وقد صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم 5/1/1581 في 1424/3/17 هـ باعتماد الخطة العشرية، ونص القرار على أن يتم البدء في تطبيقها اعتباراً من 1426/1425 هـ الموافق 2005 لتتزامن وبداية خطة التنمية الثامنة للدولة.

وقد أسند القرار للإدارة العامة للتخطيط بوكالة التخطيط والتطوير الإداري مهمة إعداد خطة الوزارة التنفيذية الشاملة للسنة الأولى من سنوات الخطة، كما نص على أن تقوم إدارات التعليم في المناطق والمحافظات بالقطاعين (بنين - بنات) بوضع خططها التنفيذية للسنة الأولى في ضوء خطة الوزارة التنفيذية الشاملة مع الاستعانة بخبرات الإدارة العامة للتخطيط.

وقد تضمنت الخطة مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والأهداف التفصيلية والبرامج المحققة للرؤية الطموحة للوزارة في خطتها العشرية (انظر الملحق رقم (1))

سوف نتعرف في القسم التالي من الورقة على أهم الانجازات المتحققة في المملكة للارتقاء بجودة التعليم وكذلك أهم المشروعات والبرامج الإصلاحية التي أخذت بها وزارة التربية والتعليم لتطوير وتحديث التعليم فيها.

أهم الإنجازات المتحققة للارتقاء بجودة التعليم وتميزه في المملكة العربية السعودية

لقد استمرت جهود النهضة بالتعليم منذ رواده الأوائل في عزم وإخلاص لمواكبة تطور المجتمع في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد استمرت الجهود لتطوير التعليم مع تطور المجتمع، وقد شهد العقدان الأخيران جهوداً ملموسة في تطوير التعليم، وقد شملت تلك الجهود الملموسة العديد من مقومات العملية التعليمية من حيث المناهج، ووسائل التعليم، والتقويم، وإعداد المعلمين وتدريبهم، والبحوث، والإدارة التعليمية والمباني المدرسية الحديثة...، وذلك بالإضافة إلى التوسع في توفير الخدمات التعليمية ونشرها في جميع أرجاء البلاد. وقد ارتفعت ميزانية التعليم إلى الضعفين خلال الأعوام العشر الماضية وفيما يلي عرض موجز لبعض من هذه الجوانب:

أولاً: ملامح النمو الكمي في التعليم العام

أ- تحسين معدلات الاستيعاب ونسب قيد الطلاب في التعليم العام

تتجلى أولوية التعليم القسوى في المملكة في زيادة أعداد الطلاب لجميع المراحل الدراسية من حوالي 547 ألف طالب في عام 1390هـ (1970م) إلى أكثر من (4.5) ملايين طالب وطالبة في عام 1425 هـ (2005م) يتلقون تعليمهم في 29807 مدرسة للبنين والبنات 95 كلية للبنات و18 كلية للمعلمين و68 معهداً ومركزاً للتعليم الفني والتدريب المهني. علاوة على المنجزات الجوهرية في المؤشرات والمتغيرات التعليمية الأخرى.

ويُعد ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس بالتزامن مع انخفاض أمية الكبار عنصرين أساسيين من عناصر تطوير التنمية البشرية في المملكة خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد تحسن معدل معرفة الكتابة والقراءة للسكان السعوديين من عمر 10 سنوات فأكثر من نحو (64.3%) في العام 1394هـ (1974م) إلى (13%) في العام 1425هـ (2005م). ويواصل هذا المعدل ارتفاعه نتيجة التأثير المزدوج لارتفاع معدل القيد والتحول الذي طرأ على صورة التحصيل التعليمي لدى السكان لصالح المتعلمين، حيث إن نسبة كبار السن الذين فاتتهم فرص التعليم في بداية النهضة التعليمية، أخذت تتلاشى بصورة تدريجية. ويظهر ذلك جلياً في صورة التحصيل التعليمي للشباب التي توضح أن متوسط معدل التعليم في الفئة العمرية 15-24 سنة قد شارب نسبة (97%) للذكور والإناث معاً²⁸.

ولقد استهدفت تنمية الموارد البشرية تحقيق كامل الانسجام بين محتوى التحصيل التعليمي/التدريبي ومتطلبات سوق العمل التي تتغير بوتيرة سريعة، وتطوير المهارات المطلوبة في عالم اليوم الذي يتسم باقتصاد قائم على المنافسة والمعلومات والمعرفة وخاصة التقنية منها. وكان الانخفاض الكبير في الأمية نتيجة طبيعية للسرعة التي توسعت بها معدلات القيد في جميع المراحل التعليمية، التي نجم عنها ارتفاع معدل إجمالي القيد بمراحل التعليم المختلفة من (33.9%) في عام 1395هـ (1975م) إلى (92.%) في عام هي (2005 م). وربما تظهر أكثر جوانب التطور بروزاً بهذا الصدد في تزايد معدلات القيد للإناث بالمرحلة الثانوية والجامعية. والجداول التالي

توضح النمو المتزايد في أعداد الطلاب في مراحل التعليم العام.

تطور أعداد الطلاب والطالبات في التعليم العام²⁹
في السنوات العشر من 1424/1414 هـ

جملة التعليم العام

العالم الدراسي	جملة	إناث	ذكور	نسبة النمو
----------------	------	------	------	------------

28 وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير التنمية البشرية 1424/1423 هـ، الرياض.
29 - عبد الله محمد المعيوف، مسيرة التعليم في خمسين عاماً من التعليم بوزارة المعارف، وزارة التربية والتعليم، الرياض، 1425 هـ.

	1,653,448	1,406,117	3,059,565	◦1414/1413
6.5	1,763,866	1,507,462	3,271,328	◦1415/1414
4.8	1,830,518	1,606,665	3,437,183	◦ 1416/1415
5.4	1,938,439	1,696,252	3,634,691	◦ 1417/1416
3.3	1,991,018	1,766,212	3,757,230	◦ 1418/1417
2.9	2,038,965	1,829,559	3,868,524	◦ 1419/1418
3.3	2,106,343	1,894,477	4,000,820	◦ 1420/1419
2.8	2,162,272	1,952,834	4,115,106	◦ 1421/1420
1.7	2,197,430	1,989,144	4,186,574	◦ 1422/1421
2.0	2,240,908	2,030,682	4,271,590	◦ 1423/1422

رياض الأطفال (حكومي وأهلي)
خلال المدة من هـ / 1421 هـ إلى 1423 هـ / 1424 هـ

إداريات	معلمات	أطفال	فصول	رياض الأطفال	العام الدراسي
923	8940	94148	5158	991	◦ 1421/1420
935	9427	93509	5243	1028	◦ 1422/1421
995	9642	92826	5212	1074	◦ 1423/1422
1012	9185	94290	5377	1244	◦ 1424/1423

المرحلة الابتدائية في التعليم (حكومي وأهلي)
خلال المدة 1420 هـ / 1421 هـ - 1423 هـ / 1424 هـ

إداريون		معلمون		طلاب		فصول		مدارس		العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
6083	2259	100770	89800	1095964	1189264	54825	58541	6206	6209	◦ 1421/1420
6134	2317	102176	93025	1107862	1200598	55560	59739	6318	6267	◦ 1422/1421
6460	2293	103693	96048	1114765	1201401	56248	60302	6452	6363	◦ 1423/1422
6657	2304	101806	96375	1122645	1219569	55754	61460	6494	6386	◦ 1424/1423

المرحلة المتوسطة في التعليم (حكومي وأهلي)
خلال المدة 1420 هـ / 1421 هـ - 1423 هـ / 1424 هـ

إداريون		معلمون		طلاب		فصول		مدارس		العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
295	160	435	431	491	581	177	222	271	3388	◦ 1421/1420
7	1	65	21	311	864	30	45	6		
283	156	449	466	494	589	181	231	281	3506	◦ 1422/1421
9	2	07	85	281	654	03	65	4		

307 4	167 2	475 85	488 42	507 183	606 069	186 06	238 59	293 5	3631	◦ 1423/1422
332 7	178 7	480 52	490 79	504 772	589 174	190 09	241 36	306 9	3666	◦ 1424/1423

المرحلة الثانوية في التعليم (حكومي وأهلي)
خلال المدة 1420 هـ / 1421 هـ - 1423 هـ / 1424 هـ

إداريون		معلمون		طلاب		فصول		مدارس		العام الدراسي
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1938	845	30516	24761	365559	389860	12816	13260	1571	1719	◦ 1421/1420
1870	917	32089	28170	387001	407178	13462	14329	1650	1804	◦ 1422/1421
2115	934	34678	30597	408734	433438	14232	15040	1784	1920	◦ 1423/1422
2283	1049	35820	32572	413324	442201	14681	15876	1869	1980	◦ 1424/1423

مراكز محو الأمية
خلال المدة 1420 هـ / 1421 هـ - 1423 هـ / 1424 هـ

العام الدراسي	مراكز		فصول		دارسون		إداريون	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1421/1420 هـ	1107	2204	2152	7836	33536	74281	8970	332
1422/1421 هـ	1101	2361	2173	8027	32465	73299	10079	366
1423/1422 هـ	1152	2435	2177	7038	31100	61553	9780	401
1424/1423 هـ	1111	2457	2231	6413	28003	46070	-	432

وجملة الجداول السابقة تشير إلى النمو الكمي المشاهد في أعداد المدارس والفصول والطلاب.

أ- إزالة التفاوت بين الجنسين:

حققت المملكة العربية السعودية التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي قبل المدة المحددة لذلك وهي 2015 م، حسب توصيات مؤتمر دكار الأساسية عام 2000 م.

إضافة إلى ذلك كان الاهتمام الخاص بتعليم الفتاة التي تتمتع بأوضاع ذات خصوصية عالية في المجتمع السعودي ووفق الرؤية الإسلامية السمة لمكانة المرأة في المجتمع. وذلك بتخصيص مواد دراسية وأنشطة تسهم في الإعداد المستقبلي للفتاة في أدوارها المختلفة.

وكان نتاج ذلك تعليم متميز يقدم للفتاة كل التسهيلات والمساعدات التي تكفل لها الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه (تعليم مجاني، وسائل النقل، أماكن للسكن، مكافآت شهرية، رعاية طبية ونفسية). وتشير البيانات الإحصائية الأخيرة الموضحة في الجدول التالي إلى تقارب في أعداد الطلاب والطالبات المقيدات بمراحل التعليم الثلاث.

وقد جاء قرار دمج تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم مؤخراً ليضفي مزيداً من القوة على النظام التعليمي في المملكة سعياً وراء توحيد السياسات والإجراءات والأنظمة دون مساس باستقلالية هذا التعليم وخصوصيته.

التفاوت بين الجنسين

جملة أعداد الطلاب والطالبات المقيدون في التعليم العام خلال الفترة 1419هـ - 1424هـ³⁰

المرحلة	العام الدراسي	جملة بنات	نسبة البنات إلى المجموع	جملة بنين	نسبة البنين إلى المجموع	المجموع	تبادل القيد لدى الجنسين
الابتدائية	1420/19هـ	1084293	48.0	1175556	52.0	2259849	0.9
	1421/20هـ	1095964	48.0	1189364	52.0	2285328	0.9
	1422/21هـ	1107862	48.0	1200589	52.0	2308460	0.9
	1423/22هـ	1114765	48.1	1201401	51.9	2316166	0.9
	1424/23هـ	1084293	46.6	1242959	53.4	2327252	0.9
المتوسطة	1420/19هـ	471739	45.6	563624	54.4	1035363	0.8
	1421/20هـ	491311	45.8	581864	54.2	1073175	0.8
	1422/21هـ	494281	45.6	589654	54.4	1083935	0.8
	1423/22هـ	507183	45.6	606096	54.4	606096	0.8
	1424/23هـ	548483	47.2	614211	52.8	1162694	0.9
الثانوية	1420/19هـ	338445	48.0	366121	52.0	704566	0.9
	1421/20هـ	365559	48.4	389860	51.6	755419	0.9
	1422/21هـ	387001	48.7	407178	51.3	794179	1.0
	1423/22هـ	408734	48.5	433438	51.5	842172	0.9
	1424/23هـ	463526	50.6	453038	49.4	916564	1.0

البرامج المعينة على تحسين نشر التعليم وتحسين معدلات الالتحاق (برامج نقل ومكافآت الطلاب):

1. مشروع النقل المدرسي التعاوني، وهو برنامج يستهدف نقل الطلاب بوسائل النقل العام عبر القطاع الخاص.
2. المكافآت والإعانات، ويتم ذلك في إطار سعي الدولة إلى نشر التعليم وتشجيع المتعلمين وتسهيل انتقالهم إلى أماكن مدارسهم، فقد خصصت مكافآت ومنح لبعض فئات الطلاب. وقد بلغ ما صرف من مكافآت في العام 1423/1424 هـ مبلغ 666.815.140 ريالاً.

تحسين الإنفاق على التعليم

إن أولوية جعل التعليم متاحاً لجميع مواطني المملكة تعكسه بوضوح حصة نفقات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقود الثلاثة الماضية من (3.5%) في عام 1390هـ (1970م) إلى (9.5%) في عام 1422هـ (2002م). ويوضح الجدول الآتي ميزانية وزارة التربية والتعليم للأعوام (1413/1414هـ-1424/23هـ) منسوبة إلى ميزانية الدولة:

جدول يبين تطور ميزانيات التعليم العام ونسبتها إلى الميزانية العامة للدولة

في السنوات العشر من 1414/1424هـ³¹

³⁰ - المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم، مركز التطوير التربوي الإدارة العامة للدراسات والبحوث التربوية، تطور التعليم، التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية، (1420/1424هـ - 2004/2000م)، الرياض، يونيو- 2004م

نسبة التعليم من الميزانية	ميزانية للدولة	المجموع العام	مشاريع التعليم	المجموع	كليات للبنات	تعليم البنات	وزارة التربية والتعليم	السنوات
%22	209000	45.785	21.224	43.663	--	22.450	21.213	◦ 1424/1423
%22	202000	44786.9	2826.4	41960.5	972.9	20456	20531.6	◦1423/1422
% 20	215000	43980.3	2557.8	41422.5	989.8	20355	20077.7	◦1422/1421
% 23	185000	41563.5	1684.2	39879.3	964.4	19280.1	19634.8	◦1421/1420
% 22	165000	35641.9	1504.5	34137.4	956.5	16413.9	16767	◦1420/1419
% 19	196000	37938.4	2160	35778.4	1004.8	17156.4	17617.2	◦1419/1418
% 19	181000	34717.2	1831.1	32886.1	771	15802	16313.1	◦1418/1417
% 14	160000	22855.5	1364.2	21491.3	477.6	9677.1	11336.6	◦1417/1416
% 14	150000	21565.7	1126.5	20439.2	450.2	9233.5	10755.5	◦1416/1415
% 15	160000	23260.7	1232.8	22027.9	491.8	9843.2	11692.9	◦1415/1414
% 13	196950	25104.8	1792.3	23312.5	581.8	10075.9	12654.8	◦1414/1413
% 14	174000	24381.7	1287.4	23094.3	594	9935.7	12564.6	◦1413/1412

(المبالغ بملايين الريالات)

*31- المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

ثانياً: الانجازات في مجال التحديثات والإصلاحات التعليمية في وزارة التربية والتعليم³²

أ- تطوير نظم الإدارة وتحسين القدرات الاتصالية:

مشروع الحكومة الالكترونية:

وهو يتم في إطار عام تتبناه المملكة لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول على الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي ومؤتمت إضافة إلى انجاز الحكومة ذاتها مختلف أنشطتها باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات لخفض الكلف وتحسين الأداء وسرعة الانجاز وفعالية التنفيذ وزيادة الكفاءة والفعالية في عمل الأجهزة الحكومية إضافة إلى تحسين علاقة العمل بين المؤسسات الحكومية المختلفة والأفراد الذين يعملون ضمن هذا المجتمع ويستفيدون من الخدمة الحكومية. وتقوم فكرة الحكومة الالكترونية على ركائز أربعة :

- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الوزارة الرسمي على شبكة الانترنت.
- تحقيق حالة اتصال دائم بالطلاب وأولياء الأمور، مع القدرة على تامين كافة الاحتياجات الاستعلامية والتعليمية لهم.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين قطاعات الوزارة ذاتها ولكل منها على حده ومع الوزارات ذات العلاقة بأمر التعليم.
- تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة المتعلقة بالتعليم ذات الصفة التجارية (المشتريات مثلاً).

أن بناء الحكومة الالكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الوزارة في العالم الحقيقي، سواء في علاقتها بالطلاب أو أولياء الأمور أو بالجمهور أو علاقة مؤسساتها ببعضها ببعض أو علاقتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية. وهي تستهدف إعادة هندسة النظام التعليمي ووضعه في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية. و مشروع الحكومة الالكترونية في وزارة التربية والتعليم يتضمن محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات تجاه الطلاب و أولياء الأمور أو الجمهور.

³² - تم تجميع المشروعات من التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم ، تقرير المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم، مركز التطوير التربوي الإدارة العامة للدراسات والبحوث التربوية، تطور التعليم، التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية،(1420/1424 هـ 2000/2004م)،الرياض،يونيه-2004م

ومشروع الحكومة الالكترونية مناط به أن يحقق الأغراض التالية:-

- تقديم موضع واحد لمعلومات الوزارة Government Information Providing One-stop
 - نقل التدبير والإجراءات الممارسة إلى الوسائط الالكترونية باستخدام الخط التليفوني أو الشبكة العنكبوتية Procurements Online Moving Government
 - تطبيق النماذج الرقمية وإتاحة تعبئتها على الخط Electronic Filing Implementing
 - تطوير بنى تحتية عامة في حقل التقنية والتشهير وبقية الاحتياجات التقنية في بيئتي الاتصال والحوسبة Developing Infrastructure
 - تقديم الخدمة التعليمية على الخط Putting Government.Services Online
 - تحقيق فعالية الأداء في الوزارة Improving Government Accountability and Efficiency
- وتحقيق هذه الأغراض وما يندرج في نطاقها من أغراض فرعية لا يمكن ان ينجز دون اعتماد إستراتيجية واضحة وحكيمة في بناء الحكومة الالكترونية، إستراتيجية انطلقت من دراسة الواقع القائم ومشكلاته قبل المباشرة في نقل العمل الواقعي إلى العمل الرقمي، اذ سيؤدي ذلك حكماً إلى انتقال عيوب الواقع إلى البيئة الالكترونية.

ب- برنامج تطوير الإدارة التعليمية (المدارس الرائدة):

ويهدف البرنامج إلى تطوير الإدارة التعليمية من خلال منح مدير المدرسة ومعاونيه ومجلس المدرسة مستوى من الصلاحيات لأداء مهامه قائداً تربوياً. وتطوير عمليات التعليم والتعلم بدعم المعلم وتيسير عمله بتوظيف الأساليب الفعالة مثل التعلم التعاوني، والذاتي، والتقنيات الحديثة، لتحقيق أهداف المنهج ونشاطاته. وتهيئة البيئة التعليمية والتعليمية المناسبة لدعم التعلم النشط

ت- البرنامج الشامل لتطوير المناهج:

يأتي هذا المشروع استمراراً لما بدأته وزارة التربية والتعليم من قبل، لكي يكون التعليم محققاً لطموحات الأمة مليئاً لأمالها. وقد رأت الوزارة أن التطوير في مجال المناهج الدراسية هو الطريق الأمثل لتحقيق التطور المنشود، لما للمناهج من أهمية في إكساب السلوك الحميد وتنمية المهارات وغرس القيم المرغوبة. ومن المحاور الرئيسة للمشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم وهو يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير قدرات الطلاب العلمية.

أهداف البرنامج الشامل لتطوير المناهج

يهدف المشروع إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال إجراء تعديل نوعي وجذري في المناهج لمواكبة الوتيرة السريعة للتطورات المحلية والعالمية خدمة للفرد والمجتمع ،كما يهدف إلى توفير وسيلة فعالة لتحقيق أهداف سياسة التعليم على نحو تكاملي فعال وذلك عن طريق تحقيق ما يلي:

- إيجاد تفاعل واع مع التطورات التقنية المعاصرة وبخاصة المعلوماتية.
- رفع مستوى التعليم الثانوي وتنويع مساراته.
- تحديد الكفايات اللازم إكسابها للمتعلمين في كل مرحلة من مراحل التعليم.
- رفع مستوى التعليم الأساسي [الابتدائي والمتوسط وتوجيهه نحو إكساب الفرد الكفايات اللازمة له في حياته الاجتماعية والدراسية والعملية.
- تضمين المناهج التوجيهات الإيجابية الحديثة في بناء المناهج ومنها مهارات التفكير، مهارات حل المشكلات، مهارات التعلم الذاتي، التعلم التعاوني والتواصل الجيد مع مصادر المعرفة.
- تنمية المهارات الادائية من خلال التركيز على التعلم من خلال العمل والممارسة الفعلية للأنشطة. تنمية الاتجاهات والمهارات والقيم اللازمة للعمل المنتج وتشجيعهم على ممارسة العمل اليدوي.

ث- برامج رعاية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

1- رعاية الموهوبين والموهوبات:

يستهدف البرنامج تأهيل معلمين متفرغين في مدارس التعليم العام في مجال رعاية الموهوبين تحت اسم (معلم موهوبين)، تناط بهم مسؤوليات تتركز في اكتشاف المواهب وتوجيهها من خلال برامج علمية تتناسب ومواهب الطلاب المتنوعة.

2- مشروع دمج الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في مدارس التعليم العام:

يهدف هذا المشروع إلى توفير البرامج التعليمية والتعليمية لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة قرب سكن أهاليهم، وفي الظروف البيئية العادية التي يحصل فيها أقرانهم من العاديين على الخدمات نفسها، والعمل بقدر الإمكان على عدم عزلهم في أماكن منفصلة.

ج- برامج الارتقاء بالمستوي البدني والصحي للطلاب (برامج الصحة المدرسية):

1- برنامج المرشد الصحي

وهو برنامج وقائي يهدف إلى رفع الوعي الصحي في المجتمع والمدرسة. وذلك عن طريق تدريب المعلمين على برامج الصحة المدرسية. ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من البرامج الفرعية الهادفة إلى استكمال العمليات التعليمية والتعليمية لدى الطالب

2- برنامج المدارس المعززة للصحة

وهو برنامج يقوم على إعادة تأهيل المدرسة لتمكين من تعزيز وتطوير الصحة بين طلابها ومنسوبيها، وتعزيز الصحة في المجتمع.

3- برنامج حروب التبغ

وهو برنامج مدرسي لمكافحة التدخين بهدف مكافحة إدمان التدخين لدى المراهقين.

ح- برامج تحسين عمليات التوجيه والإرشاد الطلابي:

1. برنامج الحد من إيذاء الأطفال

ويهدف إلى رعاية الأطفال والعمل على حمايتهم من الوقوع في العديد من المشكلات، و الحد من إيذائهم أو إهمالهم أو الإساءة الموجهة إليهم سواء من بيئتهم الاجتماعية أو المدرسية.

2. برنامج التهيئة الإرشادية للطلاب في مختلف المراحل الدراسية

وهو يعنى بتهيئة الطلاب نفسياً وتربوياً للتوافق مع مراحلهم و صفوفهم الدراسية الجديدة، والتخلص من مشاعر القلق التي قد تنتابهم، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو تلك الصفوف.

3. مشروع وحدة الخدمة الإرشادية

وهي تعنى بدراسة حالات الطلاب الأكثر اضطراباً في مختلف المراحل الدراسية، وتقديم الاستشارات التعليمية والإرشادية للطلاب وأولياء أمورهم والمربين، وتعمل على تدريب المرشدين على دراسة الحالة الفردية. وقد تم تنفيذها في جميع الإدارات التعليمية والتعليمية

خ- مشروع القراءة للجميع:

يسعى المشروع إلى توفير الكتاب المفيد لكل فرد في المجتمع، وتوظيف القراءة كمدخل لإعداد الطالب المثقف القادر على التفكير والتعلم والإبداع. ويهدف المشروع إلى تشجيع أفراد المجتمع - وخاصة الطلاب والطالبات منهم - على القراءة والمطالعة، من خلال المكتبات المدرسية، وهي منتشرة في جميع أنحاء المملكة.

د- برامج تحسين كفاءة النظام التعليمي

1. لتقويم الشامل للمدرسة

يتمثل الهدف الأساس للتقويم الشامل للمدرسة في معرفة ما حققته المدرسة من أهداف في جانب رفع المستوى التحصيلي للطلاب، وتنمية مهاراتهم وسلوكياتهم كما رسمتها سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية). ويحقق التقويم الشامل أهدافاً جزئية أخرى من أبرزها:

- التعرف على مدى تحقق أهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، عن طريق التأكد من أن المدرسة تؤدي أعمالها المنوطة بها.
- تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في المدارس؛ حتى تتمكن من تحسين نوعية أدائها التعليمي والتعليمي.
- إعطاء معلومات كافية عن المدرسة للعاملين فيها وللآباء ولإدارة التعليم وللوزارة؛ وذلك ليعمل كلٌ فيما يخصه على الارتقاء بمستوى أداء المدرسة.

2. مشروع الاختبارات التشخيصية في التعليم العام:

يهدف المشروع إلى الكشف عن مواطن الضعف لدى الطلاب الذين لا يستطيعون مسايرة زملائهم في إتقان مهارات معينة في المادة الدراسية، بما يساعد المعلم على معرفة مشكلات طلابه وعلاجها.

3. مشروع اختبار الاستعداد المدرسي للصف الأول الابتدائي:

يهدف المشروع إلى إيجاد أداة أو مقياس يساعد على تشخيص مشكلات التلاميذ الجدد قبل الانخراط في النظام التعليمي الأكاديمي.

4. مشروع اختبار الاستعدادات والميول المهنية:

يهدف المشروع إلى إيجاد وسيلة أو أداة مناسبة لاختبار الاستعدادات والميول المهنية لدى الطلاب للمساعدة في توجيه الطلاب وإرشادهم للدراسات الأكاديمية المناسبة لميولهم ورغباتهم واستعداداتهم.

5. مشروع اختبار الكفايات الأساسية للعاملين في التعليم (المعلمين والمشرفين ومديري المدارس):

يهدف المشروع إلى إعداد اختبار للكفايات الأساسية للمعلمين لتطبيقه على العاملين في التعليم العام بوزارة التربية والتعليم، وعلى الراغبين في الالتحاق بمهنة التدريس من خريجي مؤسسات إعداد المعلمين.

6. مشروع الاختبارات الوطنية لقياس مستوى التحصيل الدراسي:

يعد المشروع حلقة ضمن سلسلة من الاختبارات التحصيلية المقننة التي يتم إعدادها للمراحل الدراسية المختلفة: الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية. وقد بدأ العمل في المشروع في 1420/10/8هـ بتمويل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. وهو يستهدف تقويم التحصيل الدراسي بشكل عام لتلاميذ وتلميذات الصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية.

7. المشاركة في الاختبارات الدولية:

تمثل الدراسة الدولية الثالثة في الرياضيات والعلوم أحد مشاريع الرابطة الدولية لتقويم التحصيل التعليمي IEA، والتي يتبع لها مركز الدراسة الدولية IEA في كلية بوسطن معهد لاينش للتربية، ويستهدف المشروع قياس وتقدير واقع تحصيل الطلبة (البنين والبنات) في المملكة العربية السعودية لأهداف المناهج لمادتي الرياضيات، والعلوم باستخدام اختبارات تحصيلية دولية تتمتع بدرجة أعلى من الصدق والثبات والشمول والموضوعية. ومقارنة واقع تحصيل الطلبة في المملكة العربية السعودية لأهداف المناهج الدراسية لمادتي الرياضيات والعلوم بواقع تحصيل نظرائهم في الدول المشاركة في الدراسة.

د- برامج التطوير التقني لأساليب التدريس

1- مشروع إنتاج (20) مليون وسيلة تربوية:

يهدف المشروع إلى:

- تطوير وسائل تعليمية تناسب حاجات المواد والمراحل الدراسية المختلفة.
- توفير الوسائل التعليمية بأعداد كافية تلبي احتياجات جميع المدارس.
- وقد تم إنجاز الآتي:
- إنتاج (27000) لوحة تعليمية (100×70سم) شملت (54) موضوعاً تعليمياً.
- تحويل (375) فلماً تعليمياً إلى الصيغة الرقمية، وإنتاج (42) نسخة منها وتوزيعها على إدارات التربية والتعليم.
- التنسيق مع وزارة الثقافة والإعلام لنسخ جميع الأفلام التعليمية المتوفرة في التلفزيون السعودي.

2- توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في تدريس العلوم والرياضيات بالتعليم الثانوي:

ويهدف المشروع إلى:

- مواكبة المستجدات في مجال التقدم التقني في عصر المعلومات على مستوى العالم العربي.
- توظيف تقنية الاتصالات في التعليم والتدريب عن بعد.
- توفير مواقع تعليمية للطلاب والطالبات العرب على شبكة الإنترنت.
- تنمية قدرات شريحة من المشرفين والمعلمين في بناء السيناريو التعليمي ومواقع الإنترنت التعليمية، واستخدامهم للإنترنت في التعليم.
- إتقان الطالب مهارات استخدام الحاسب في التعليم.
- تنمية قدرات الطلاب في البحث والاستكشاف خلال مراكز مصادر التعلم.

3- تطوير المكتبات المدرسية إلى مراكز مصادر التعلم:

يهدف المشروع إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة تتيح للمتعلم الاستفادة من أنواع متعددة ومختلفة من مصادر التعلم، وتهيئ له فرص التعلم الذاتي والتعلم التعاوني، وتعزز لديه مهارات

البحث والاستكشاف، وتمكن المعلم من إتباع أساليب فعّالة في تصميم مادة الدرس وتطويرها وتنفيذها وتقويمها.

4- مشروع إنتاج البرمجيات التعليمية:

يهدف المشروع إلى إنتاج برامج تعليمية متميزة تفاعلية على الحاسبات الآلية (أقراص مدمجة تفاعلية، إنترنت). كما يهدف إلى إنتاج برامج تعليمية تلفزيونية على شرائط الفيديو تتيح للطلاب الفهم العميق للمناهج الدراسية (رسوم متحركة، فيديو رقمي). وقد تم إنجاز الآتي:

- إنتاج قرص مدمج تفاعلي لمادة العلوم للفصل الدراسي الأول للصف الأول المتوسط بعدد، (20.000) قرص، وتم توزيعه على المناطق والمحافظات التعليمية.
- إنتاج قرص مدمج تفاعلي لمادة الرياضيات للصف الأول الابتدائي (بنين وبنات)، وبعدد (60.000) قرص.
- إنتاج فيلم رسوم متحركة لمادة العلوم للصف السادس الابتدائي.
- إنتاج فيلم فيديو ثلاثي الأبعاد لمادة التوحيد والفقہ للصف الأول الابتدائي.
- تصميم وتدشين موقع مراكز التقنيات التعليمية www.mov.gov.sa/etc الذي يتضمن نشرًا إلكترونيًا للبرامج التعليمية المتنوعة التي تم إنتاجها.

5- مشروع تطوير استراتيجيات التدريس:

يهدف المشروع إلى تطوير ممارسات المعلمين من أساليب وطرائق تدريس ومواقف تعليمية في الصف الدراسي وخارجه؛ من أجل الحصول على نواتج تربوية جيدة، بإيجاد استراتيجيات تدريس تشجع الطالب على اكتشاف المعارف وبنائها.

ر- محو الأمية:

يهدف المشروع إلى استكمال خطط القضاء على ما تبقى من الأمية الأبجدية في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى القيام ببعض المشاريع المساندة كما يهدف المشروع إلى:

- تقديم نموذج لمدينة خالية من الأمية لتكون نواة لمجتمع خالٍ من الأمية.
- مساعدة الأميين من منسوبي قطاعات الدولة والقطاع الخاص على تلبية حاجاتهم لرفع مستواهم التعليمي.

توصيات إجرائية مقترحة لتحسين الممارسات في مجال استشراف

مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية

أولاً: تقترح الورقة الاهتمام بتشكيل رؤية واضحة عن أبعاد ومعالم المستقبل التعليمي في المملكة العربية السعودية في ضوء:

« استشراف الجوانب والمتطلبات المستقبلية اللازمة لبناء الشخصية القادرة على التعامل مع عصر المعرفة.

« استشراف نوعية الكفايات التعليمية والحياتية الأساسية المطلوبة للتعامل مع مجتمع اقتصاديات المعرفة.

« بناء الصور المستقبلية لمعالم ومحددات المناخ التعليمي الحر.

« توقعات الفجوة المعرفية بين ما يكتسبه الطالب من خلال عمليات التعليم والتعلم وفق النظم القائمة - إذا ما استمرت في المستقبل- وبين المستويات والمواصفات العالمية المتوقع تحقيقها في الدول المتقدمة.

« الرؤى المستقبلية لتفعيل المشاركة في صنع القرار واتخاذ، وتوظيف القوى والنخب الاجتماعية والثقافية في رسم سياسات التعليم وإدارته وتقييم مسيرته.

« تحديد الصيغ المناسبة لتطوير مناهج التعليم، لمواجهة التوظيف الكثيف للمعرفة

« السيناريوهات المستقبلية لتصميم البيئة التعليمية القائمة على عدم التوحد في المكان والزمان، وعلى البيئات المتفاعلة.

« السيناريوهات المستقبلية لإعداد وتنمية القوى البشرية اللازمة والعاملة في التعليم.

« الرؤية المستقبلية لتنظيم التعليم وإدارة المدارس.

« الرؤى المستقبلية لدور القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المدارس والمساهمة في العمليات التعليمية.

« الرؤى المستقبلية لدور الدولة في تقديم الخدمات التعليمية.

ثانياً: توفير متطلبات نجاح عمليات وضع الخطط لتحقيق الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم من خلال توفير المتطلبات التالية:

- اتساق الخطة المستقبلية مع الموارد المالية للدولة ولا سيما الموارد الكمية لتنفيذ الخطة وتبنيها.
- توفير قاعدة معلوماتية متجددة ومتطورة للبيانات المعلومات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.
- أن يكون التخطيط مبنياً على الحقائق والمعلومات ولا سيما نتائج البحوث والمسوح الاجتماعية وعمليات التشخيص الدقيقة للواقع التعليمي والبيئات القريبة والبعيدة له.
- إن يستفيد المخططون من دراسة التجارب السابقة في عمليات استشراف المستقبل والتخطيط وخاصة التي تتعلق بنجاح برامج الخطط التعليمية.
- تنمية قدرات القيادات التعليمية وزيادة وعيها بالمغريات المحلية والإقليمية ومتطلبات التعامل معها و على التجارب العالمية الناجحة في تطوير التعليم و الاستشراف المستقبلي للتخطيط له.
- العمل على تأكيد الممارسات التخطيطية في أداء الأعمال وتهيئة المناخ التعليمي للأخذ بمنهجية التخطيط الاستراتيجي والاهتمام بعمليات استشراف مستقبل التعليم ورصد توجهاته المستقبلية.
- توفير المساندة والدعم السياسي والإعلامي للخطط التعليمية، والحرص على كسب التأييد والمشاركة المجتمعية الواسعة لها.
- أن تستهدف الرؤى المستقبلية التغيير الجذري والحقيقي من خلال عمليات التغيير التحديثي و التغيير الهيكلي والتغيير المؤسسي وأن يبدأ التطوير من المدرسة وأن يتمحور حول القضايا الأساسية والملحة ذات الارتباط العالي بتعليم الطالب.
- أن تتناغم خطط وبرامج التطوير في المراحل التعليمية المختلفة وأن يتم التنسيق فيما بينها
- العمل على ان تتسم التقديرات والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الخطط بالدقة و بالواقعية والعلمية، والتأكد من القدرة على توفير الاحتياجات التمويلية والبشرية اللازمة لتنفيذها.

المراجع:

- 1- إبراهيم، سعد الدين وآخرون، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم. عمان، 1989م.

- 2- آل غور ،خطاب نائب الرئيس الأمريكي في المؤتمر الخامس عشر للاتحاد الدولي للاتصالات، منوستا - 12 أكتوبر 1998م.
- 3- بلاجوفيست سيندوف، نحو حكمة شاملة في عصر الترقيم والاتصالات، مستقبلات،اليونسكو
- 4- بيل جيتس، ترجمة علي صالح الخبتي، إنجاز العمل بسرعة البرق، المعرفة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، العدد (49)، يونيو 1999.
- 5- جاك ديلور وآخرون، **التعلم ذلك الكنز المكنون**، اليونسكو، 1996 م.
- 6- جامين باربر، ترجمة احمد محمود، **عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998..
- 7- حامد عمار، **الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي**، الدار المصرية اللبنانية، 2004.
- 8- خالد بن إبراهيم العواد، **مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية: مؤشرات واستشراف**،الرياض: وزارة المعارف، مركز التطوير التربوي، 1998م
- 9- خالد بن عبد الله بن دهيش، السياسات المستقبلية لتعليم البنات حتى عام 1440 هـ الموافق 2020 م، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ الموافق 2020 م، والتي عقدت خلال الفترة من 13-17/8/1423 هـ الموافق 19-23/10/2002 م، وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك الدولي، المملكة العربية السعودية
- 10- خالد بن عبد الله بن دهيش، تطوير التعليم مسؤولية مشتركة، ورقة عمل مقدمة للقاء العاشر لمديري التعليم وزارة التربية والتعليم،المنعقد بمحافظة جدة خلال الفترة من 25 إلى 28 حرم 1423 هـ، المملكة العربية السعودية،الرئاسة العامة لتعليم البنات
- 11- خالد عبد اللطيف العرفج صناعة المعلومات في المملكة: دراسة تحليلية لتعريف قضايا سياسات صناعة المعلومات وخياراتها من خلال التفاعل التعاوني،، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1997م.
- 12- راجي عنايات، مستقبل التعليم في عصر المعلومات، المعرفة، وزارة المعارف، السعودية،العدد 35، يونيه 1998.
- 13- صلاح سالم زرنوقة ، قراءة في مفهوم اقتصاد المعرفة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - القاهرة - مصر، 2004م.

- 14- عبد الله محمد المعيوف، **مسيرة التعليم في خمسين عاماً من التعليم بوزارة المعارف**، وزارة التربية والتعليم، الرياض، 1425 هـ
- 15- علي الدين هلال، **عالم الفكر**، المجلد رقم (4) - العدد 18، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- 16- علي عبد الله المناعي: **من يعلق الجرس؟ التربية التي نريد تربية مستقبلية**، قطر، وثيقة غير منشورة. الدوحة، 1996
- 17- فؤاد احمد حلمي، **مدخل إلى التربية المقارنة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999..
- 18- فاروق عبده فليح و أحمد عبد الفتاح الزكي، **الدراسات المستقبلية: منظور تربوي**، (عمان: دار المسيرة للتوزيع و النشر و الطباعة، 2003).
- 19- المجلس الأوروبي: **توصيات للمجلس الأوروبي في بروكسل** أوروبا ومجتمع المعلومات، 1994م.
- 20- محسن كاظم: **التخطيط التربوي بين النظرية والتطبيق في دول مجلس التعاون، التعاون، السنة الثانية**، العدد الخامس، يناير، 1998
- 21- محمد عزت عبد الموجود، **تطوير التعليم الثانوي، إستراتيجية حاکمة لتطوير التعليم في مصر**، منتدى الإصلاح العربي، **مؤتمر إصلاح التعليم في مصر 8-10 ديسمبر، 2004 م**، مكتبة الإسكندرية.
- 22- مركز البحوث الإستراتيجية، **التعليم في القرن الحادي والعشرين**، الإمارات، 1999.
- 23- مكتب التربية العربي لدول الخليج، **وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج**، الرياض 1420هـ/2000 م.
- 24- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **مشروع البرنامج والميزانية**، 30م/5، (2000-2001) المؤتمر العام، الدورة الثلاثون، اليونسكو، باريس، مارس 1999م.
- 25- نادر فرجاني، **رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مدير مركز "المشكاة" للبحث، مصر، يونيو 1998.
- 26- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض. **الكتاب الإحصائي السنوي**، مصلحة الإحصاءات العامة،
- 27- وزارة الاقتصاد والتخطيط، **تقرير التنمية البشرية 1423/1424 هـ**، الرياض.
- 28- وزارة التربية والتعليم، **تطور التعليم، التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية**، (1420/1424هـ 2000/2004م)، الرياض، يونيو- 2004م

- David Hopkins and David Reynolds, **Towards Schooling for the Twenty-First century**, British Library cataloguing - in - Publication Data. New York, 1996.

- Heyneman, S. P. (1997). The quality of education in The Middle East and Northern Africa (MENA). **International Journal of Educational Development**, 17(4), 449-466

ملحق رقم (1)

رؤية وزارة التربية والتعليم للسنوات العشر القادمة

سوف يتحقق بإذن الله تعالى في نهاية عام 1435 هـ رؤية وزارة التربية والتعليم والمتمثلة في: تخريج طلاب وطالبات مُزودين بالقيم الإسلامية معرفة وممارسة، ومكتسبين للمعارف والمهارات والاتجاهات النافعة، وقادرين على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات الحديثة والتعامل مع التقنيات المتطورة بكل كفاية ومرونة، وعلى المنافسة العالمية في المجالات العلمية والعملية، والمشاركة الإيجابية في حركة التنمية الشاملة، وذلك من خلال نظام تعليمي فعّال قادر على اكتشاف القدرات والميول ونبث الروح الإيجابية للعمل، وفي بيئة مدرسية تربوية محفزة على التعلم والتعليم.

نماذج لبعض الأهداف العامة والأهداف الإستراتيجية لرؤية وزارة التربية والتعليم للسنوات العشر القادمة

الهدف الإستراتيجي الأول
▪ تهيئة الأطفال من سن (4 - 6) سنوات للدخول في التعليم واعتبار مرحلة رياض الأطفال مرحلة مستقلة بمبانيها ومناهجها عن مراحل التعليم العام.
الأهداف التفصيلية
استيعاب الأطفال من سن 4 - 6 سنوات (مرحلة رياض الأطفال) بنسبة 40% بنهاية سنوات الخطة.
تحديث البرامج والنشاطات المتخصصة بالطفولة المبكرة.
توفير كوادر متخصصة برياض الأطفال لتلبية احتياجات القبول في هذه المرحلة بمعدل 10% سنوياً.
تطوير برامج وأدوات قياس استعدادات الأطفال في سن ما قبل المدرسة.
توفير مبان مدرسية مجهزة ومستقلة خاصة برياض الأطفال لاستيعاب 10% سنوياً من الشريحة المستهدفة.
تطوير برامج إعداد وتأهيل العاملات في مرحلة رياض الأطفال.

الهدف الإستراتيجي الثاني

■ استيعاب جميع الفئات العمرية من سن السادسة حتى الثامنة عشرة في مراحل التعليم العام المختلفة.

الأهداف التفصيلية

- جعل التعليم الأساسي إلزامياً.
- تحسين معدلات الالتحاق بمعدل سنوي 2%؛ لتحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الطلاب والطالبات في نهاية سنوات الخطة.
- توفير المباني المدرسية الحكومية لاستيعاب النمو المتوقع في أعداد الطلاب لتصل إلى نسبة 90% منهم.
- زيادة أعداد المعلمين والمعلمات بنسبة سنوية 3.5% وفي ضوء التقديرات المتوقعة للاحتياجات.

الهدف الاستراتيجي: السابع

تحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي

الأهداف التفصيلية

- تخفيض معدلات الرسوب وصولاً إلى 5% في المرحلة الابتدائية، و 7% في المرحلة المتوسطة، و 8% في المرحلة الثانوية.
- تطوير أنماط التعليم والتعلم داخل الفصل (تفريد التعليم) بما يحقق تحسين النتائج وفقاً لمستويات الطلاب
- تخفيض معدلات التسرب وصولاً إلى نسبة عامة قدرها 1% لجميع المراحل.
- توفير بيئة مدرسية آمنة.
- تحسين معدلات النجاح النوعية.
- تحسين معدلات (معلم: طالب) (معلمة: طالبة) وصولاً لمعدل (1: 20) بمراحل التعليم المختلفة بنهاية الخطة.
- التهيئة النوعية للطلاب والطالبات في التعليم الثانوي للدراسة الجامعية.
- تزويد الطالب والطالبة بالمهارات اللازمة والمناسبة للدخول إلى سوق العمل.
- الأخذ بنظم الجودة الشاملة في التعليم

الهدف الاستراتيجي: الثامن

تطوير المناهج وفق القيم الإسلامية، بما يؤدي إلى تكامل شخصية الطالب والطالبة، وامتلاكهما

المعارف ومهارات التفكير العلمي، والمهارات الحياتية، وممارسة التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة.

الأهداف التفصيلية

- تطوير المناهج بما يحقق تكامل شخصية المتعلم المسلم، المعترف بدينه والمنتمي لوطنه ممارسة وسلوكًا.
- تطوير المناهج بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة وفق القيم الإسلامية.
- التركيز في بناء المناهج على اكتساب مهارات التفكير والتحليل ومهارات الاتصال.
- استيعاب المناهج للقضايا المستجدة النافعة، وتوفير المرونة فيها للتعامل مع المتغيرات التقنية والمعرفية المتوقعة.
- تزويد الطلاب والطالبات بالمهارات اللازمة للمواقف الاجتماعية المختلفة.
- تنمية مهارات التعلم الذاتي والتعليم مدى الحياة.
- تزويد الطلاب والطالبات بمهارات التعامل مع المعلومات والمعرفة المتطورة.
- تفعيل عملية التعلم من خلال استخدام البرامج الحاسوبية وتقنيات التعليم ومصادر التعلم.
- زيادة نصيب الطالب والطالبة من النشاطات الصفية وغير الصفية تحقيقًا لمعدل ممارسة قدره (3) ساعات أسبوعيًا.
- تزويد الطلاب والطالبات بمهارات استثمار أوقات الفراغ بصورة صحيحة.
- تزويد الطالب والطالبة بالمهارات والمعارف والخبرات الخاصة اللازمة لقيام كل منهما بدوره في بناء الأسرة المسلمة.

الهدف الاستراتيجي: الحادي عشر
تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم.
الأهداف التفصيلية
<ul style="list-style-type: none"> - إحلال المباني الحكومية المجهزة والمعدة بدلاً من المباني المدرسية المستأجرة، بمعدل سنوي قدره 10%. - تطوير المرافق (المباني) المدرسية في ضوء الرؤية المستقبلية لمدرسة المستقبل. - توفير وتحسين المصادر اللازمة لتقنيات التعليم في المبنى المدرسي. - زيادة نصيب الطالب من الملاعب والمنشآت الرياضية بما يسمح بممارسة حقيقية للنشاطات الطلابية (معدل 8 أمتار لكل طالب). - زيادة نصيب الطالب والطالبة من النشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية. - الربط بين الحركة السكانية والتوجهات في توزيع المدارس وبنائها. - توفير نماذج وبدائل اقتصادية فعالة في تشييد وبناء المدارس.

نموذج

للأهداف وبرامجها

1- الهدف لاستراتيجي: تهيئة الأطفال من سن (4 – 6) سنوات للدخول في التعليم، واعتبار مرحلة رياض الأطفال مرحلة مستقلة بمبانيها ومناهجها عن مراحل التعليم العام.

1/1: الهدف التفصيلي: استيعاب الأطفال من سن 4 – 6 سنوات (مرحلة رياض الأطفال) بنسبة 40% بنهاية سنوات الخطة.

م	البرامج	المدة	مؤشرات تحقيق الهدف الاستراتيجي
1	وضع الإستراتيجية الوطنية للطفولة.	سنة	▪ ارتفاع نسبة الملتحقين بهذه المرحلة بمعدل سنوي 4%.
2	تحديث وتطوير الأنظمة واللوائح المتعلقة برياض الأطفال بما يحقق زيادة نسب الاستيعاب.	سنة	▪ ارتفاع عدد مدارس رياض الأطفال سنويًا.
3	دعم وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في إنشاء وإدارة رياض الأطفال بنسبة 10% سنويًا.	مستمر	▪ زيادة مساهمة القطاع الخاص في إنشاء وإدارة مرحلة رياض الأطفال.
4	مشاركة الجمعيات الخيرية في توعية الأسر في أهمية تعليم الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.	مستمر	▪ توسيع قاعدة الالتحاق بمرحلة الطفولة المبكرة.
5	مشاركة الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب للأطفال في سن ما قبل الدراسة.	مستمر	